

برنامج عملمقدمة

ان الأمين التنفيذي يقدم هذه الوثيقة ، التي تتضمن برنامج عمل اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ، الى الجلسة الاولى للجنة ، بقصد مساعدة ممثلي الدول الأعضاء على تحديد أهداف ، وأولويات نشاطات اللجنة خلال السنوات المقبلة . وأعتقد أن هذه المقترحات تتوافق مع احتياجات وأولويات الانماء في بلدان المنطقة . الا أن هذه المقترحات ما هي الا مقترحات أولية ، قد ترغب الحكومات المعنية في مناقشتها وتعديلها والاضافة اليها ، وفقا لما تراه مناسبا .

وقد وضع تقدير متطلبات اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ، لفترة عامي ١٩٧٤ - ١٩٧٥ ، كما هي مبينة في ميزانية برنامج السنتين ١٩٧٤ - ١٩٧٥ ، على أساس عدد معين من الافتراضات ، نظرا لكون الموافقة على تلك الميزانية قد تمت قبل انشاء اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا . ويجرى حاليا تنفيذ برنامج عام ١٩٧٤ ، على أساس انتقالي مؤقت ، مع بعض التعديلات التي أوجبتها قلة العدد المتوفر من الموظفين والظروف الجديدة . ويتضمن الفصل الثاني ، الوارد في ما يلي ، عرضا للنشاطات المفروضة أن يتم انجازها بموجب برنامج عام ١٩٧٤ . وقد جرى تصميم هذا العرض بشكل موجز ، خصيصا لاطلاع اللجنة .

اما البرنامج المقترح لعام ١٩٧٥ (الفصل الثالث) ، فقد بني على أساس نهج أكثر واقعية في فهم ومعالجة مشاكل الانماء في هذه المنطقة . وانا ما حظي هذا البرنامج بموافقة اللجنة ، ومن بعدها بموافقة المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، فإن تحقيقه سيظل متوقفا على تخصيص الموارد الاضائية المقابلة ، من قبل الجمعية العمومية ، في جلستها التاسعة والعشرين . كما سيظل التنفيذ الفعلي لهذا البرنامج متوقفا على تعديل جداول الموظفين المعتمدة لعامي ١٩٧٤ - ١٩٧٥ ، وعلى توظيف عدد آخر من الموظفين الجدد اللازمين للقيام بأعباء برنامج عمل موسع .

ويتضمن الفصل الرابع عرضاً لبعض الآراء المتعلقة بتوقيت تقديم الخطة المتوسطة الأجل (١٩٧٦ - ١٩٧٩) الى اللجنة ، والمتعلقة كذلك بخطة وبرنامج مفصلين لفترة ١٩٧٦ - ١٩٧٧ .

الفصل الأول

النهج العام

١ / ١ لقد حصلت اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا على تفويض مطلق من المجلس الاقتصادي والاجتماعي . وهذا التفويض مفصل بوضوح تام في القرار رقم LV 1818 ، الصادر بتاريخ ١٠ آب عام ١٩٧٣ (راجع صلاحيات اللجنة ، التي تتضمنها الوثيقة - E/ECWA-3) . ويترتب على اللجنة بموجب هذا التفويض أن تضع برنامجاً للعمل ، على أساس احتياجات الدول الأعضاء ، في المرحلة الحاضرة من تطورها ونموها الاقتصادي والاجتماعي ، مع الأخذ بعين الاعتبار القيود التي تفرضها الميزانيات والقوى العاملة . ومن المتوقع أن يزداد الى حد كبير عدد الموظفين الموافق عليه حالياً ، والبالغ ١٠٦ (٤٦ موظفاً فنياً و ٦٠ موظفاً للخدمات العامة) (١) . كما يتوقع أن تزداد الى حد كبير أيضاً الموارد المالية البالغة حالياً نحواً من مليون ومئتي ألف دولار . ويدل ذلك على حجم النشاطات ، التي يمكن في حدود المعقول ، أن تقوم بها اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا .

٢ / ١ ان الهدف العام المحدد للجنة الاقتصادية ، وهو تشجيع " اعادة التعمير والازدهار الاقتصادي في غربي آسيا " ، يمكن أن يتحقق عن طريق توسيع خدمات هذه اللجنة ، على كلا الصعيدين القطري والاقليمي . ولا ريب أن كل دولة من الدول الأعضاء الاثنتي عشرة ، ترغب في الحصول على مساعدة من اللجنة

(١) بما في ذلك وظيفة فنية واحدة وخمس وظائف للخدمات العامة ، معتمدة لمركز المعلومات في بيروت ، وهي وظائف ستنتقل الى جدول وظائف اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا .

الاقتصادية لغربي آسيا ، في مختلف نواحي احتياجاتها ، علاوة على ما يقدمه لها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) . وهذا النوع من المساعدة ، المعتمد لحاجات محددة ، قد يكون مناسباً بصورة خاصة لظروف البلدان الأقل انماءً من بين الدول النامية في المنطقة . وهناك بطبيعة الحال ، الكثير من مشاكل الانماء ، التي يعتبر النهج الاقليمي (Regional Approach) أفضل طريقة لمعالجتها . وسوف ترغب اللجنة ، ولا ريب ، في تحقيق توازن بين النشاطات القومية والنشاطات الاقليمية ، كما ستزود الأمين التنفيذي بتوضيحات تؤكد رغبتها في مدى التشديد النسبي على كل من هذين النوعين من الخدمات ، التي ستقوم بها اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا .

٣ / ١ ان الفقرة الأولى من القرار رقم LV 1818 تعطي اللجنة امكانية تقديم ثلاثة أنواع من الخدمات للدول الأعضاء :

- أ - تعهد او رعاية الاستحصاءات والدراسات الخاصة بالمشاكل والتطورات الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية ، ضمن منطقة غربي آسيا .
- ب - تعهد او رعاية جمع وتقييم ونشر المعلومات الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية والاحصائية .
- ج - أداء الخدمات الاستشارية بناءً على طلب ، ولمصلحة حكومات دول المنطقة .

وتشير نفس الفقرة من القرار المذكور الى أن من واجب اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ، أن تساعد المجلس الاقتصادي والاجتماعي (ECOSOC) ، على القيام بمهامه المتعلقة بأية مشكلة من مشاكل الانماء والتطوير في المنطقة ، عندما يطلب المجلس ذلك . وبعبارة عملية ، فإن المطلوب من الامانات العامة للجان الخمس جميعها ، بصفتها أجهزة تابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، وكأعضاء في التركيب العالمي للأمم المتحدة ، هو أن تقوم باعداد المعلومات والاحصاءات ومسودات التقارير ، وأن تشارك في الاجتماعات استجابة وتنفيذا لقرارات الجمعية العمومية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي . ومثل هذه النشاطات ، التي كثيراً ما تكون متواصلة (كما هي الحال مثلاً بالنسبة لمشروع الأمم المتحدة للمعد الثاني

٥ / ١ ان جمع وتقييم ونشر المعلومات ضرورة أساسية لا غنى عنها . ذلك أن اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا تحتاج الى ارساء نشاطاتها على قواعد ثابتة من المعلومات الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية والاحصائية الدقيقة والموثوقة . كما يجب أيضا أن تلعب دور مركز لتبادل المعلومات ، منبهة دول المنطقة ومؤسساتها الاقليمية الى مقدار متزايد من المعلومات والبيانات والتحليلات ذات الفائدة المنظمة بدقة عن مختلف حقول الانماء في كافة أنحاء العالم ، وواضحة في تناول العالم ، عن طريق منظمات الأمم المتحدة ، وغيرها من الهيئات المختلفة ، المعلومات عن دول المنطقة . وربما كان الأهم من ذلك كله ، تزويد كل دولة من دول المنطقة بأحدث المعلومات وأدقها ، عن نشاطات الانماء ، وفرص الاستثمار ، وامكانيات التعاون في باقي بلدان المنطقة . ويعلق الأمين التنفيذي أهمية كبرى على تأسيس مركز وثائق عصري ، لجمع وتحليل و ابراز ونشر المعلومات والبيانات اعتبارا من عام ١٩٧٥ .

٦ / ١ ان الخدمات الاستشارية التي تقدم للحكومات تتميز بدرجة كبيرة من المرونة . وتقدم هذه الخدمات بناء على طلب الدول الأعضاء ، ويمكن تكييفها بسهولة ، وفقا لاحتياجات كل بلد ووفقا لمرحلة الانماء الخاصة بذلك البلد . ويمكن توفيرها عادة خلال مهلة قصيرة وهي صالحة بنوع خاص لمعالجة المشاكل في ميادين الاهتمامات الجديدة . ويرغب الأمين التنفيذي في أن يوصي بتعزيز وتقوية هذه الخدمات ، التي من شأنها أن تساعد على اقامة ومواصلة حوار ، على المستوى العملي بين الوزارات الاقليمية وموظفي اللجنة الاقتصادية .

٧ / ١ وفي ما يتعلق بنواحي النشاطات ، يعتقد الأمين التنفيذي بأن اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا بدلا من أن تحاول الاهتمام والعناية بعدد كبير من قضايا الانماء ، يتوجب عليها التشدد في انتقاء بعض تلك القضايا وتركيز جهودها عليها . ومن المسلم به أن الخدمات الاستشارية يجب أن تشمل مجموعة كبيرة نسبيا من القطاعات ضمن حدود ما يسمح به عدد الموظفين المتوفر لأمانة اللجنة ، ووفقا لطلبات الحكومات . اما بالنسبة للدراسات ، فان المقترحات الموضوعة لبرنامج عام ١٩٧٥ ، وللخطة المتوسطة الأجل (١٩٧٦ - ١٩٧٩) ، قد اقتضت عن عمد على الحثول التالية ، حيث يعتقد أن النهج المتعدد العلوم (Multidisciplinary) قد يعود ببعض النتائج الملموسة ، خلال فترة معقولة من الزمن :

- انماء وتطوير مصادر المياه ،
- النقص في المواد الغذائية ،
- صناعة الاسمدة ،
- التدريب الصناعي والادارة ،
- السياحة ،
- شؤون المالية العامة والاستثمار ،
- الموارد الطبيعية ،
- السكان ،
- التجمعات السكانية في المدن ،
- التعاون بين المنظمات القائمة ،
- المواقف والقيم الاجتماعية في الانماء ،
- و تونر المهارات المنزلية .

وثمة عدد من المشاريع المنتتاة بعناية ، في ميادين الأولويات الاقليمية ،
(مصنفة الى أولويات "أ" وأولويات "ب") معروضة في الفصل الثالث ، لدرسها
من قبل اللجنة ، ضمن برنامج العمل لعام ١٩٧٥ .

٨ / ١ ان قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم 1818 (IV) يشدد على أن
من الضروري للجنة الاقتصادية لغربي آسيا أن تتفادي أي تداخل مع النشاطات التي
تتولاها الوكالات المتخصصة ، او مع برنامج الانماء التابع للأمم المتحدة . ويهم
الأمين التنفيذي أن يظل على اتصال وثيق مع كافة أجهزة الأمم المتحدة ، وكذلك
مع المنظمات الدولية العاملة في المنطقة ، في حقل الانماء الاقتصادي والاجتماعي .

الفصل الثاني

برنامج العمل لعام ١٩٧٤

(النشاطات الاساسية)

- ١ / ٢ ان النهج المقترح في الفصل الاول ، لا يمكن ان يطبق ، الا بعد فترة معينة ، ولتمكين الامانة العامة من التكيف مع الاولويات الجديدة . ان تطبيق برنامج العمل لعام ١٩٧٤ ، الموروث عن الماضي ، يسير الان في طريق التقدم . وفي ما يلي عرض لهذا البرنامج ، بشكل موجز ، نقدمه لاطلاع الدول الاعضاء . وسيرفح تقرير عن انجاز النشاطات التي قامت بها اللجنة الاقتصادية لغربي اسيا ، خلال عام ١٩٧٤ ، الى الجلسة الثانية للجنة ، في وقت مبكر من عام ١٩٧٥ .

٢ / ٢ الزراعة

أ - المشاريع والنشاطات المستمرة .

- ١ / ٢ / ٢ استعراض الانماء الزراعي في بلدان المنطقة الاثنتي عشرة . ويجري هذا الاستعراض عن طريق جمع وتحليل كافة المواد والمعلومات المتعلقة بالتقدم الزراعي خلال العام .

٣ / ٢ الانماء الاقتصادي والاجتماعي - السياسة العامة والتخطيط

أ - المشاريع والنشاطات المستمرة .

- ١ / ٣ / ٢ استعراض وتقييم الاوضاع والتطورات الاقتصادية والاجتماعية . ويتألف هذا المشروع من تقارير عن التطور السنوي للاوضاع الاقتصادية والاجتماعية للاستعراض الاثنا سنوي الثاني ، لتحديد مدى التقدم في تحقيق اهداف عقد الانماء الثاني ، وعن الاعمال التمهيدية لاستعراض التطورات حتى منتصف العقد (١٩٧٥) .
- ٢ / ٣ / ٢ دعم اساسي لنشاطات الأمم المتحدة الخاصة بالتعاون الفني . وتقدم هذه الخدمة لمساعدة خبراء ووكالات هيئة الأمم المتحدة ، في النشاطات المتعلقة بسياسات وتخطيط الانماء في بلدان المنطقة .
- ٣ / ٣ / ٢ توفير الخدمات الاستشارية في حقل الأخصاءات ، للمؤسسات الحكومية والمؤسسات الدولية الاقليمية ، بناء على طلبها .

ب - المشاريع والنشاطات الخاصة باغراض معينة •

- ٤ / ٣ / ٢ المؤتمر الاقليمي لتخطيط القوى العاملة والاستخدام •
ويجرى العمل خلال عام ١٩٧٤ للتحضير لهذا المؤتمر المقرر انعقاده
خلال شهر نيسان من عام ١٩٧٥ ، والذي يهدف الى تشجيع البرامج
المحسوسة ، اللازمة للحث على نمو اسرع للاستخدام المنتج في بلدان
المنطقة •

٤ / ٢ البيئة

- أ - المشاريع والنشاطات المستمرة •
١ / ٤ / ٢ تقديم دعم اساسي للمشاريع الجارية في حقل البيئة البشرية •

٥ / ٢ التجمعات البشرية

- أ - المشاريع والنشاطات المستمرة •
١ / ٥ / ٢ تقديم دعم اساسي لخبراء ومشاريع الأمم المتحدة ، الخاصة
بالتعاون الفني ، في حقل التجمعات البشرية ، في كافة انحاء المنطقة •
ب - المشاريع والنشاطات الخاصة باغراض معينة
٢ / ٥ / ٢ بقصد مساعدة حكومات دول المنطقة ، في تخطيط وبرمجة انماء
وتطوير الاسكان والبناء •

- يجرى حاليا اعداد دراسة عن الاسكان •
- يجرى حاليا انجاز دراسة عن بعض نواحي الاسكان وانماء
وتطوير المدن •
- من المقرر عقد اجتماع لفريق خبراء في تنسيق ابحاث البناء ،
خلال عام ١٩٧٤ ، لدرس اساليب الاسكان البديلة ، التي
تناسب مع احتياجات المساكن الشعبية •

٦ / ٢ الانماء الصناعي

- أ - المشاريع والنشاطات المستمرة •
١ / ٦ / ٢ استعراض وتقييم التقدم في قطاع التصنيع ، وفقا لاهداف العقد
الثاني للانماء •

٢ / ٦ / ٢ توفير الخدمات الاستشارية لحكومات بلدان المنطقة ، لمساعدتها على تحديد وتقييم وتنفيذ برامج ومشاريع الانماء الصناعي .

٣ / ٦ / ٢ " مشاكل واحتياجات الانماء الصناعي في بلدان مختارة من منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا " . وهذا الاجتماع التشجيعي سيجمع بين ممثلي البلدان المختارة ، والبلدان المتبرعة ، والمؤسسات المالية في المنطقة ، بالإضافة الى المنظمات الوطنية والدولية ، العاملة في حقل الانماء الصناعي في البلدان النامية ، وهو لتبادل الاراء ووجهات النظر ، بشأن انماء وتطوير المشاريع والبرامج الصناعية في البلدان المختارة . ويجرى حاليا اعداد مشاريع محددة ، بواسطة بعثات من موظفي اللجنة الاقتصادية الى البلدان المختارة ، لدراستها ومناقشتها في الجلسة المشتركة للجنة الاقتصادية ومنظمة الامم المتحدة للانماء الصناعي ، المقرر انعقادها خلال شهر اكتوبر من عام ١٩٧٤ .

٤ / ٦ / ٢ دراسة قطاعية ، واجتماع لفريق خبراء في فروع معينة من صناعات اعداد وتعليب المواد الغذائية في المنطقة التي تعمل فيها اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا . وهذه الدراسة ، التي ستشمل الزيوت النباتية ، وتعليب الخضار والفواكه ، والسكر ، ستعنى بتحديد المشاكل التي تواجهها هذه الفروع من صناعات اعداد وتعليب المواد الغذائية في مختلف بلدان المنطقة ، لمناقشتها في اجتماع الخبراء الوطنيين والدوليين المقرر انعقاده في كانون الاول عام ١٩٧٤ . وهذا الاجتماع هو من النشاطات المشتركة التي تقوم بها اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ، ومنظمة الامم المتحدة للانماء الصناعي ، (UNIDO)

٧ / ٢ السكان

أ - المشاريع والنشاطات المستمرة .

١ / ٨ / ٢ تقديم الخدمات الاستشارية للحكومات ، والدعم الأساسي لبرامج الامم المتحدة للتعاون الفني الخاصة بتقوية اجهزة القيد والتسجيل المدني ، ولتنظيم الاحصاءات الرسمية للسكان ، ودراسة العينات السكانية .

٢ / ٧ / ٢ خلال عام ١٩٧٤ سيتم تعزيز وتطوير الدراسات الديمغرافية التالية:

- (أ) الخصائص الديمغرافية المنشئ في الجمهورية العربية السورية بالتعاون مع منظمة يونسيف)
(ب) دراسة مقارنة لنسبة المواليد في مستشفى بعبداء ومستشفى التوليد الافرنسي في بيروت - لبنان .
(ج) هجرة السكان ضمن المنطقة .

٢ / ٧ / ٢ " نشرة المعلومات السكانية التي تصدرها اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا " سيصدر العددان السابع والثامن من هذه النشرة، خلال ١٩٧٤ .

٢ / ٧ / ٤ مشروع الأبحاث الإقليمية والدراسة الاستطلاعية . وتحت هذا البند ستقوم اللجنة بالنشاطات التالية:

- (أ) دراسة معدل وفيات الاطفال في مدينة دمشق (يتم انجازها خلال عام ١٩٧٤) .
(ب) دراسة معدل وفيات الاطفال في مدينة بيروت (يتم انجازها خلال عام ١٩٧٥) .
(ج) دراسة هجرة السكان الداخلية في لبنان .
(د) دراسة اجتماعية ديمغرافية في صنعاء .
(هـ) دراسة اجتماعية ديمغرافية في خمس مدن في عمان .
ب - المشاريع والنشاطات الخاصة باغراض معينة

٢ / ٧ / ٥ اجتماع فريق خبراء هجرة السكان الداخلية . وسيعقد هذا الاجتماع في بيروت خلال شهر كانون الاول من عام ١٩٧٤ .

٢ / ٨ الادارة العامة والمالية

أ - المشاريع والنشاطات المستمرة .

٢ / ٨ / ١ تقديم دعم اساسي لجميع مشاريع برامج الأمم المتحدة للتعاون الفني التي تنفذ في بلدان هذه المنطقة .

ب - المشاريع والنشاطات الخاصة باغراض معينة

٢ / ٨ / ٢٠١٤ يجرى العمل خلال عام ١٩٧٤ ، للتحضير للحلقة الدراسية المحتملة عن الحاسبات الالكترونية (Computers) ، والمخطط عقدها خلال عام ١٩٧٥ .

٩ / ٢ العلم والتكنولوجيا

أ - المشاريع والنشاطات المستمرة .

١ / ٩ / ٢٠١٤ سوف تبذل الجهود لتقديم خدمات استشارية ودعم اساسي للحكومات وللمشاريع الجارية في المنطقة .

ب - المشاريع والنشاطات الخاصة باغراض معينة

٢ / ٩ / ٢٠١٤ سوف تتابع اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا مع حكومات دول المنطقة ، موضوع تطبيق العلم والتكنولوجيا في حقل الانماء ، لتحديد اهتمام هذه الحكومات ، في ما يتعلق بخطة العمل الاقليمية .

١٠ / ٢ الانماء الاجتماعي

أ - المشاريع والنشاطات المستمرة .

١ / ١٠ / ٢٠١٤ تقديم الخدمات الاستشارية للحكومات ، والدعم الاساسي للمشاريع الجارية ، في ما يتعلق بالانماء الاجتماعي في المنطقة .

ب - المشاريع والنشاطات الخاصة باغراض معينة

٢ / ١٠ / ٢٠١٤ تجرى اللجنة حاليا ابحاثا تمهيدية عن دور المرأة في الانماء القومي ، استعدادا للحلقة الدراسية التي ستعقد عام ١٩٧٥ حول هذا الموضوع .

١١ / ٢ التجارة

المشاريع والنشاطات المستمرة .

١ / ١١ / ٢٠١٤ استعراض وتقييم التطورات في القطاع الخارجي ، وسيجرى تحديث المؤشرات المناسبة ، الخاصة بمستوى ونية التجارة والمدفوعات الاجمالية ، في البلدان التي تحمل فيها اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا .

٢ / ١١ / ٢٠١٤ استعراض وتقييم التطورات في حقل التوسع التجاري والتكامل الاقتصادي .

٣ / ١١ / ٧٢ تقديم الخدمات الاستشارية للحكومات والمنظمات الدولية الإقليمية ، والدعم الأساسي لنشاطات الأمم المتحدة للتعاون الفني •

١٢ / ٢ النقل

أ - المشاريع والنشاطات المستمرة

١ / ١٢ / ٧٢ الخدمات الاستشارية في ما يتعلق بالنقل ، ستصبح متوفرة للحكومات بلدان المنطقة ، اعتباراً من شهر تموز عام ١٩٧٤ ، لمساعدتها ، عند الطلب ، على تحسين فعالية شبكات النقل الخاصة بها •

ب - المشاريع والنشاطات الخاصة باغراض معينة

٢ / ١٢ / ٧٢ سوف يتم انجاز دراسة عن مشاكل النقل في منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ، قبل نهاية عام ١٩٧٤ •

الفصل الثالث

برنامج العمل لعام ١٩٧٥

١ / ٣ ان تبويب البرنامج المقترح في ما يلي ، ينسجم مع النظام المتبع في اعداد ميزانيات برامج الأمم المتحدة ، ومع طريقة التبويب التي تدير عليها الوكالات المتخصصة في التقارير التي ترفعها الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي . كما أن النواحي التالية من البرنامج ، المرتبة حسب الأولويات الموضوعية لها (المجموعة " أ " : أولوية أولى ، والمجموعة " ب " : أولوية ثانية) هي مقترحات معروضة لمناقشتها ودرستها والموافقة عليها من قبل الدول الأعضاء . ومن الواضح أن برنامجا كهذا لا يمكن أن ينفذ إلا الى الحد الذي تتوفر معه الموارد المالية اللازمة . وتبعاً لذلك ، فإن أية زيادة في هذه الموارد ، تتعدى المستوى الحالي ، سوف تقتضي موافقة الجمعية العمومية على التقديرات الإضافية للجنة الاقتصادية لغربي آسيا ، والتي تعكس احتياجاتها الزائدة لعام ١٩٧٥ .

٢ / ٣ أجهزة وضع السياسات

بما أنه من المتوقع ان تعقد جلسات اللجنة السنوية في المستقبل ، خلال عام ١٩٧٥ ، وفي السنوات اللاحقة . فهذا الأمر يستدعي أن تتوفر للجنة الموارد المالية الكافية .

وبموجب الصلاحيات المخولة لها ، يجوز للجنة أن توجد هيئات تابعة لها ، حسب ما تراه مناسباً ، بعد التباحث مع أي من الوكالات المتخصصة ، العاملة في نفس الحقل العام ، وبموافقة المجلس الاقتصادي والاجتماعي . ولغرض تخطيط أعمال الأمانة العامة للجنة ، يفترض احتمال تأسيس عدد من هذه الهيئات الفرعية ، خلال الجلسة الثانية للجنة ، الأمر الذي يتطلب تقديم الخدمات الملائمة ، اعتباراً من عام ١٩٧٥ .

٣ / ٣ التوجيه والادارة التنفيذية

ان مكتب الأمين التنفيذي هو المسؤول عن تقديم التوجيه العام لأمانة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا . وهذا البند من البرنامج ، يشمل الجزء من جهود الأمين التنفيذي وجهود الموظفين التابعين له مباشرة ، المخصص لتنفيذ السياسة المحددة من قبل الدول الأعضاء في اللجنة ، كما يشمل توجيه وادارة الموظفين ، والادارة الفعالة للموارد الموضوعية بتصرف اللجنة .

اما أهداف هذا البرنامج فهي :

- تقديم التفسير الصحيح للسياسات الموضوعة والتوجيه اللازم لرفع اسهام كل برنامج من برامج اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا الى الحد الأقصى .
- تنسيق وادارة وتقييم الأعمال المنجزة بموجب كل برنامج ضمن حدود الصلاحيات والمسؤوليات المخولة للجنة الاقتصادية .
- تتبّع التطورات الرئيسية الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة ومراقبتها عن كثب .
- ضمان الاستنادة من الموارد الموضوعة بتصرف اللجنة الاقتصادية على نحو مجد وفعال .
- تنسيق نشاطات الأمانة العامة للجنة الاقتصادية لغربي آسيا مع الأمانات العامة للأجهزة الأخرى والوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة ، والمحافظة على استمرار العلاقات الوثيقة مع الحكومات التي تشارك في أعمال اللجنة .

الموارد اللازمة : فنيون وفئات أعلى : ٧٢ ر/ش (١)

النشاطات الاساسية

٤ / ٣

١ / ٤ / ٣ النشاطات المستمرة

- ان هذا البند من البرنامج يشمل :
- النشاطات التي تهدف الى تتبّع ومباشرة التطورات الحاصلة في بلدان المنطقة ، في الحقول التي تقع ضمن صلاحيات اللجنة .
 - رفع التقارير المتعلقة بمختلف المواضيع الى مقر الأمم المتحدة ، بناء على طلب الأمين العام ، ومتابعة قرارات الجمعية العمومية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي .
 - الخدمات الاستشارية التي تقدم الى حكومات الدول الأعضاء ، بناء على طلبها .
 - الدعم الأساسي للنشاطات الجارية التي تقوم بها الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة ، في بلدان المنطقة .

(١) ملاحظة : ر/ش تعني رجل / شهر وكل ١٢ ر/ش تساوي استخدام ٦ موظفين .
موظف واحد لفترة سنة كاملة ، فمثلا ٧٢ ر/ش تعني استخدام ٦ موظفين .

المواد اللازمة : فنيون وفئات أعلى : ١٩٢ ر/ش

المشاريع والدراسات الخاصة بافراض معينة ٢ / ٤ / ٣

١- أولوية "أ"

- (أ) الزراعة — ان تنفيذ برنامج الحقل الخاص بالزراعة
سيجرى بالتعاون الوثيق مع منظمة الأغذية والزراعة ،
وانشاء قسم مشترك ، يضم ممثلين عن اللجنة
الاقتصادية لغربي آسيا ومنظمة الأغذية والزراعة
هو الآن قيد الدرس .

١ / ٢ / ٤ / ٣ انماء الموارد المائية

الأسباب المبررة : ان النقص او المحدودية في كميات المياه المتوفرة
هو من الموانع الرئيسية المعيقة للانماء ، التي تواجهها بدرجات متفاوتة ،
جميع بلدان غربي آسيا . وزيادة الموارد المائية ، بالإضافة الى استعمال
المياه بطريقة أكثر فعالية ، هو شرط أساسي لأي انماء مستقبلي للقطاعين
الزراعي والصناعي ، كما انه ضرورة ملحة بالنسبة للمدن ومراكز تجمع
السكان النامية بسرعة .

وخلال الحقدين الأخيرين ، قامت معظم بلدان المنطقة ببذل جهود
هامة ولكن متقطعة لانماء موارد مياهاها . ولذلك ، ظلت المنطقة تفتقر
الى نهج شامل لتخطيط وانماء الموارد المائية . وهناك الآن وهي
واهتمام متزايد بمشاكل المياه في جميع انحاء العالم . ويبدو واضحاً
انه ما لم يتخذ اجراء عاجل و هام في هذا الحقل ، فان المنطقة
ستواجه نقصاً في المياه ، "نجوة مائية" ، في المستقبل غير البعيد مما
قد يعرقل تحقيق الامكانيات الكاملة لانماء هذه المنطقة .

الأهداف — ان المشروع المقترح سوف يعنى بدراسة النواحي التالية :

- (أ) التدابير المستقبلية للطالب على الماء ، في حقول الزراعة والصناعة
والاستعمال البشري ، لغاية سنة ١٩٦٠ ، في كافة بلدان المنطقة .
(ب) اجراء جردة بالكميات المتوفرة حالياً ، والمتوقع أن تتوفر في المستقبل ،
من المياه السطحية والجوفية (بما في ذلك نوعيتها) ، والتخطيط
الموضوع لانماء الموارد المائية ، بالاساليب غير التقليدية (منشآت
تحلية مياه البحار) والتوتعات المستقبلية لتوفر المياه في التسعينات .

- (ج) طرق ووسائل تخطي " الفجوة المائية " عام ١٩٩٠ :
- طرق ووسائل استعمال المياه بمزيد من الفعالية في قطاع الزراعة .
 - استعمال المياه لأغراض متعددة (عن طريق اعادة توزيعها وبواسطة المجمعات الزراعية - الصناعية) .
 - ما يتوقع من التكنولوجيات الجديدة (النهج التكنو - اقتصادي)
 - الاسهامات التي يمكن أن تنتج عن التعاون الاقليمي ، والاقليمي الفرعي ، لتخطي الفجوة .
 - تقصي امكانيات وفوائد انشاء مركز لانماء الموارد المائية خاص بمنطقة غربي آسيا .
 - بيان ترتيب الأهمية والاولويات بالنسبة للاستثمارات التي قد تلزم لمواجهة المشكلة ، باستخدام الأساليب التقليدية وغير التقليدية .

مدة المشروع - سنة واحدة . ينجز بانتهاء عام ١٩٧٥ .

الموارد اللازمة - فنيون : : ٤٨ ر/ش

مستشارون : ٦ ر/ش

مساعدون
للأبحاث : ٢٤ ر/ش

نققات
انتقال : ٥٠٠٠ دولار

ملاحظات - ان بعض عناصر هذا المشروع ستستعمل كمساهمة في المؤتمر العالمي للموارد المائية ، المقرر انعقاده في بوانس ايرس بالارجنتين ، عام ١٩٧٧ ، وفي ندوة دراسية اقليمية ، من المقرر ان تقام في أواخر عام ١٩٧٥ .

٢ / ٢ / ٤ / ٢ حوافز لتسجيل انتاج الحبوب والانتاج الحيواني :

نهج عمل قصير الأجل لحل مشكلة نقص المواد الغذائية

الاسباب المبررة - ان الدلائل المستقبلية ، بالنسبة للتموين العالمي من الحبوب والمنتجات الحيوانية ، لا تشجع كثيرا . وعلى الرغم من أن بعض بلدان المنطقة قد أحرز نجاحا لافتا للنظر ، انما على نطاق محدود ،

فان التقدم في انتاج الحبوب والمنتجات الحيوانية والذي تعتمد عليه معيشة السواد الأعظم من سكان المناطق الزراعية ، كان ضئيلا الى حد مثير للعزيمية . وعلى العموم ، فان انتاج المواد الغذائية في غربي آسيا لم يرتفع بالسرعة الكافية لاعالة الزيادة في عدد السكان ، وللمجاراة ومماثلة الطلب الناتج عن الارتفاع المتصاعد في المداخيل الفردية . وقد أصبحت المنطقة اليوم مستوردا للمواد الغذائية ، كما ان النقص في المواد الغذائية لا بد وان يتفاقم بشكل مطرد في المستقبل .

وثمة عوامل متعددة مسؤولة عن هذا الوضع الحاضر ، الذي لا يمكن أن يصحح الا عن طريق برنامج طويل الأجل . ومع ذلك ، فان في الامكان الحصول على نتائج نورية ، عن طريق توفير الحوافز الملائمة للمزارعين . ويبدو ان استخدام مثل هذه الحوافز ، كعنصر أساسي من عناصر السياسة الزراعية ، لم يلق حتى الآن الأ القليل من الاهتمام في بلدان المنطقة .

الاهداف - يتألف المشروع المقترح من دراسة لامكانيات ادخال حوافز من النوع الذي قد يكون له تأثير ايجابي في المدى القصير على قطاع الحبوب والمواشي ، وذلك بالتوصل الى ايجاد العلاقات المناسبة بين القمح والشعير ، وبين محاصيل الحبوب والمحاصيل الأخرى التي يسهل بيعها ، وبين محاصيل الحبوب ومحاصيل العلف ، وبين محاصيل العلف واللحوم والحليب .

وهذه الدراسة :

- سوف تجرى على أساس كل بلد بمفرده ، مسهدة السبيل للتوصل الى استنتاجات عامة على مستوى المنطقة .
- سوف تتولى جمع وتقييم أحدث المعلومات المتعلقة بانتاج علف الدواجن وعلف المواشي والموارد الحيوانية ، وكذلك خطط وامكانيات الانماء الخاصة بصناعة الحبوب والمنتجات الحيوانية .
- سوف تحاول تقدير النقص في منتجات الحبوب والمنتجات الحيوانية في المنطقة ، في الحاضر وفي المستقبل .
- وسوف يكون هدف هذه الدراسة الرئيسي اعطاء حكومات بلدان المنطقة دليلا للسياسات البديلة ، للتعجيل في انماء قطاعات الحبوب والمواشي في بلدانها ، في المدى القصير .

مدة الدراسة — سنة واحدة (تنجز عام ١٩٧٥) .

الموارد اللازمة — فنيون : ٢٤ ر/ش

مساعدون للأبحاث : ١٨ ر/ش

نفقات انتقال : ٠٠٠ دولار

٣ حلقات دراسية (٢-٣ أيام كل حلقة) على المستوى القومي والاقليمي الفرعي (Sub-regional)

ملاحظات — (أ) يمكن أن تناقش نتائج الدراسة في اجتماع لجنة الشرق

الوسط للانتاج الحيواني والعناية بصحة الحيوانات ، التابعة لمنظمة الافذية والزراعة المقرر انعقاده في ٠٠٠

(ب) يمكن ان يعتبر هذا المشروع كمرحلة أولى من مشروع أكبر ، لعام ١٩٧٦ والسنوات اللاحقة ، يهدف الى زيادة انتاج المواد الغذائية (أى حل قصير الأجل) للوصول الى حل نهائي لمشكلة النقص في المواد الغذائية) .

٣ / ٤ / ٢ / ٣ تطبيق نهج العمل للانماء الريفي المتكامل على المشاريع والمناطق

• الزراعة

الاسباب المبررة — ان الانماء الريفي المتكامل ، كنهج عمل لانماء المناطق الريفية ، قد ازداد أهمية في هذه المنطقة . والواقع ان مشكلة البطالة ، والعمل دون الطاقة الانتاجية (Under-employment) في الأرياف ، التي تواجهها المنطقة بالإضافة الى المطامع القوية عند سكان الأرياف للمشاركة في بناء بلادهم ، قد أدت الى بروز استراتيجية جديدة لمساعدة المجتمعات الريفية على الافلات من الركود الاقتصادي . وهذا النهج يهدف الى وضع الخطوط التوجيهية لبناء المؤسسات الريفية ذات الانتاجية المتزايدة . وقد ذلت الجهود حتى الآن مركزة في الدرجة الاولى على الاستراتيجية الى العمل على المستوى القومي ، وفي حين أن الاهتمام الذي وجه نحو تطبيق هذا النهج على قطاعات زراعية ، او مناطق مشاريع محددة ، كان ضئيلا نسبيا . والاجراءات الخاصة بزيادة الانتاج ، والمدمجة مع برنامج هادف لبناء المؤسسات (علاقات التعاقد بين المالك والمزارع — land tenure) والتسليف ، وأعمال التوعية لتحسين الانتاج (Extension work) والتسويق) ، والمكاملة تدريجيا بحوامل كالابتكارات الفنية وتوفر مواد الانتاج (input supply)

والتصنيع ، الخ • هي بجوهر النهج المقرر تطبيقه على قطاعات ومناطق مشاريع محددة ، كمشروع الفرات (في الجمهورية العربية السورية) وأحد مشاريع الري الرئيسية في العراق ، ومشروع الاحساء في (المملكة العربية السعودية) ، ومشروع وادي زابد في اليمن ، ومشروع النور في الاردن ، الخ •

الأهداف - ١ - استعراض وتقييم الاستراتيجية والجهود المبذولة لتحقيق الانماء الريفي المتكامل على المستوى القومي •

٢ - دراسة وتقييم الوضع الاجتماعي الاقتصادي للمزارعين في مناطق مختارة من بلدان منطقة اللجنة الاقتصادية لآسيا •

٣ - وضع استراتيجية للانماء الريفي المتكامل في منطقة المشروع ، ورسم خطة لتنفيذ هذه الاستراتيجية •

٤ - دراسة المشاكل التأسيسية (Institutional) الخاصة بالانماء الريفي المتكامل في منطقة المشروع ، بما في ذلك العلاقات بين المشروع ، والمؤسسات الوطنية •

٥ - المساعدة في تنفيذ الاستراتيجية المقترحة لمنطقة المشروع •

مدة المشروع - المرحلة الاولى (الهدف ١ - ٤) سنة واحدة (١٩٧٥)
المرحلة الثانية (الهدف ٥) ٦ شهور (١٩٧٦)

الموارد اللازمة - فنيون : ٣٦ ر/ش

مساعدون للأبحاث : ٢٤ ر/ش

نفقات انتقال : ٥٠٠ دولار

ملاحظات - سوف ينفذ هذا المشروع بالتعاون الوثيق مع المكتب الاقليمي للشرق الأدنى ، التابع لمنظمة الأذنية والزراعة ، والذي يقوم حالياً بتنفيذ برنامج للانماء الريفي المتكامل على المستوى القومي •

(ب) الصناعة - ان تنفيذ برنامج العمل الخاص بالصناعة سيجرى بالتعاون الوثيق مع منظمة الأمم المتحدة للانماء الصناعي وانشاء قسم مشترك يضم ممثلين عن اللجنة الاقتصادية ومنظمة الانماء الصناعي هو الآن قيد الدرس •

٣ / ٤ / ٢ / ٤ انماء صناعة الأسمدة

الأسباب المبررة - ان انتاج المواد الغذائية قد أخفق في مواشاة الطلب العالمي • وفي كثير من البلدان النامية ، كان لمستويات الاستهلاك والتنفذية المنخفضة تأثير محاكس على النمو الاقتصادي في تلك البلاد • وأحد العوامل الرئيسية في معالجة وتصحيح هذا الوضع ، هو زيادة انتاج الأسمدة • ويستدل من التقديرات المستقبلية ان الاستهلاك العالمي للأسمدة سيتضاعف عام ١٩٨٠

عما كان عليه عام ١٩٧٠، في البلدان الصناعية، وسيبلغ ثلاثة أضعاف في البلدان النامية .

الأهداف - ان اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ستخصص جزءاً غير يسير من برنامجها في حقل الصناعة، خلال عام ١٩٧٥، لتقييم وتشجيع وتسويق طاقات انتاج الأسمدة في المنطقة من اجل مساعدة دول هذه المنطقة على سد احتياجاتها الى زيادة انتاج الاسمدة .

ولتحقيق هذه الغاية فان اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا سوف تتولى :

(أ) دراسة الطاقة الانتاجية لصناعة الأسمدة في بلدان المنطقة بالنسبة للطلب في الاسواق العالمية حاضراً ومستقبلاً . (في ضوء البيان المشترك الذي أصدرته منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الأمم المتحدة للانماء الصناعي عن الاسمدة في مؤتمر الانماء الصناعي الثالث للدول العربية الذي انعقد في طرابلس في شهر نيسان عام ١٩٧٤) .

(ب) تنظيم اجتماع استشاري وتخطيطي مع ممثلي الدول الاعضاء، وممثلي المنظمات الحكومية والدولية العاملة في حقل الانماء الصناعي في المنطقة، وممثلي منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (او الفريق الاستشاري الفني لصناعة الاسمدة، المكون من ممثلين عن منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية اذا شكل)، لاستعراض حالة صناعة الاسمدة وتوسعها في المستقبل وعقلنة (nationalize) وتنسيق طاقاتها الانتاجية في المنطقة .

ومن المأمول ان تؤدي هذه الجهود الى استنباط خطة عمل لتوجيه الانماء المستقبلي لصناعة الأسمدة في هذه المنطقة .

مدة المشروع - سنة واحدة . ينجز بانتهاء عام ١٩٧٥ .

الموارد اللازمة - فنيون : ٢٤ ر/ش
مستشارون : ٦ ر/ش
مساعدون للأبحاث : ١٢ ر/ش
نفقات انتقال : ٠٠٠ دولار

٣ / ٤ / ٢ ٥ : الانماء الصناعي (المهيكلية الاساسية - Infrastructural) :

تدريب القوى العاملة .

الاسباب المبررة - ان الحديث عن توفر رأس المال ، وعن استخدام الموارد الطبيعية للانماء الصناعي ، حيث يوجد نقص في الموظفين والعمال المهرة ، المدربين تدريباً ملاءماً ، لهو بمثابة تناقض عن مقتضى خطير يعرقل هذا الانماء . وان النقص في عدد الموظفين والعمال المهرة ، الذي تعاني منه منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ، يزداد خطورة بسبب الاستخدام غير الفعال للمهارات الحالية ، في ادارة الموارد البشرية والمادية . وما لم تعالج هذه المشكلة على نحو عاجل وفعال ، فانها ستصبح لا محالة أشد وأخطر ، بصورة تصاعدية ، مع تقدم التصنيع في بلدان المنطقة ، الناتج عن تدفق رأس المال المتزايد ، واستخدامه في مشاريع الانماء .

وكذلك فان حجم هذه المشكلة ومدى إلحاحها ، بالإضافة الى عظم التفاوت بين بلدان المنطقة ، من حيث توفر الموظفين والعمال المهرة ، تفرض شن حملة اقليمية شاملة على هذه المشكلة ، بدلاً من معالجتها بشكل متقطع ، او على اساس كل بلد بمفرده . ولذلك فان اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا تعتزم ان تبحث وتستقصي امكانيات القيام بجهود تعاونية في حقل التدريب الصناعي بين بلدان المنطقة ، او اي عدد من هذه البلدان بالتعاون مع نشاطات المنظمات الحكومية والدولية العاملة في المنطقة ، ومن منظمة الانماء الصناعي ، وبرنامج الانماء ، وغيرهما من المنظمات والهيئات التابعة للأمم المتحدة .

الأهداف - ولتحقيق هذه الغاية ، فان اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا سوف :

(أ) تقوم بدراسة تمهيدية لتسهيلات وامكانيات تحسين التدريب الصناعي في المنطقة .

(ب) تجري مشاورات مع الحكومات والمؤسسات في المنطقة ، في ضوء نتائج هذه الدراسة .

(ج) تعقد اجتماع تخطيط وتشجيع للخبراء في هذا الحقل ، والموظفين الحكومات ، وللمثلي المنظمات الحكومية والدولية العاملة في حقل الصناعة وتشجيعها ، وللمثلي منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ، وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي ، من أجل وضع نهج عمل منسق خاص

باحتياجات التدريب الصناعي في المنطقة ، وللاتفاق على ترتيبات تأسيسية محددة ملائمة لمعالجة هذه الاحتياجات .

مدة المشروع - سنة واحدة . ينجز بانتهاء عام ١٩٧٥ .

الموارد اللازمة - فنيون : ١٢ ر/ش

مساعدون للابحاث : ٦ ر/ش

نفقات انتقال : ٥٠٠٠ دولار

(ج) الموارد الطبيعية والطاقة

٣ / ٤ / ٢ / ٦ - استراتيجية للعمل في ما يتعلق بالطرق البديلة لاستخدام الزيت

الأسباب المبررة - ان بلدان منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا تنعم بوجود قسط وافر من احتياطي الزيت العالمي في أراضيها . وهذا الزيت يستهلك حالياً في الدرجة الأولى كوقود . الا ان الوقود لا يمثل القيمة الاقتصادية القصوى للزيت ، الذي يمكن ان يستخدم لأغراض أوفر ربحاً . ذلك ان الزيت يمكن تصنيعه وتحويله الى أسمدة ، ومنتجات بتروكيميائية ، وبروتينات اصطناعية ، ومستحضرات صيدلانية ، الخ . فضلاً عن ذلك ، فان الأهمية الاقتصادية للزيت كوقود قد تنقص في المدى البعيد . والواقع ان العالم الغربي قد بدأ بالفعل ينهمك في مجهود رئيسي للبحث عن مصادر بديلة للطاقة ، خصوصاً بعد التطورات الأخيرة في وضع الزيت . وانه لمن الأهمية الحاسمة ان تبدأ بلدان منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ، الخنية بالزيت ، بالتفكير جدياً في استراتيجية يكون من شأنها تشجيع تصنيع " مادة الزيت الخام " وتحويلها الى منتجات أخرى بخلاف الوقود ، بنسب متزايدة تدريجياً ، وان تشارك حكومات هذه البلدان مشاركة كاملة في انشاء وتوسيع هذه الصناعات ، في منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ، وفي مناطق أخرى من العالم .

الأهداف -

١ - تقييم طرق الاستخدام النهائية ، والمتبعة حالياً في العالم ، للاستفادة من الزيت (حسب المناطق) .

٢ - تقييم التوقعات المستقبلية لاستخدام الزيت، في المدى المتوسط وفي المدى البعيد، كمادة خام صالحة للانماء الصناعي والزراعي (استخدام الزيت لأغراض أخرى خلاف الوقود) في منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا، وفي المناطق الأخرى من العالم .

٣ - تحديد ودراسة الطرق والأساليب اللازمة لتنفيذ استراتيجية تهدف الى تشجيع استخدام الزيت " كمادة خام " للانماء الصناعي والزراعي (تعيين الطريقة المثلى للاستفادة النهائية من الزيت) .

٤ - دراسة الشكليات والملائمة العملية لانشاء صناعات من هذا النوع، في منطقة اللجنة الاقتصادية، ودراسة المشاريع المشتركة في هذا الحقل، في البلدان الأخرى المتقدمة او النامية، الخ . ثم دراسة طرق وأساليب المشاركة في انماء هذه الصناعات وفي تنسيق العمل اللازم .

مدة المشروع - خلال عام ١٩٧٥ - المرحلة الأولى (الاهداف ١ او ٢ او ٣)
خلال عام ١٩٧٦ - المرحلة الثانية (الهدف ٤)

الموارد اللازمة - فنيون : ٣٠ /ش
مساعدون للأبحاث : ٢٤ /ش
نفقات انتقال : ٥٠٠٠ دولار

٣ / ٢ / ٧ - التعاون الاقليمي في انماء الموارد المعدنية

الأسباب المبررة - ان حكومات بلدان غربي آسيا، في محاولاتها لتتنوع اقتصادياتها، لم تستغل حتى الآن استغلالا تاما جميع الامكانيات الناتجة عن انماء مواردها المعدنية . والنهج التدريجي المتبع حاليا لاستكشاف المعادن، يمكن ان يستفيد فائدة كبرى من وجود نهج اقليمي شامل متكامل . ولا ريب انه من الضروري مواصلة العمل، والاستفادة من أحدث الأساليب الفنية في العلوم الجيولوجية التصويرية، والفيزياء الأرضية، والكيمياء الجيولوجية، وما شاكلها من العلوم . كما انه من الضروري ايضا السعي الى انشاء او تقوية الأساس المناسب للخدمات الوطنية والاقليمية، وتعجيل عملية التدريب في الحقول المطلوبة .

الأهداف -

١ - دراسة الوضع المتعلق بانماء الموارد والثروات المعدنية في بلدان المنطقة .

٢ - المساعدة في تحسين القوانين او التشريعات الخاصة بالتعدين، ووضع النظام التأسيسي لانماء الموارد والثروات المعدنية .

٣ - دراسة امكانيات التعاون الاقليمي، وخصوصا عن طريق انشاء

معهد اتليمي لانماء الموارد المعدنية • وسيكون تدريب الموظفين والعمال الفنيين المحليين ، من الأهداف الرئيسية لهذا المعهد • كما ستكون من أهدافه الرئيسية ايضا ، المشاركة في انماء الثروات المعدنية ، عن طريق وضع الخرائط الأساسية ، والاستكشاف المنظم •
مدة المشروع - سنة واحدة (١٩٧٥)

الموارد اللازمة - فنيون	: ١٨ ر/ش
مستشارون	: ٦ ر/ش
مساعدون للأبحاث	: ١٢ ر/ش
نفقات انتقال	: ٥٠٠٠ دولار

ملاحظات - ان اللجنة ستسعى الي تأمين تعاون قسم الموارد الطبيعية والنقل (التابع للأمم المتحدة في نيويورك) ، كما ستواصل تقديم المساعدة لهذا المشروع في السنوات اللاحقة •

(د) تنمية الادارة والشؤون المالية

٣ / ٤ / ٢ / ٨ برنامج للتدريب على ادارة الشؤون المالية العامة والانماء

الأسباب المبررة - ان النقص الواضح في الكوادر ذات المهارات الملائمة في حقل الشؤون المالية العامة ، في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية ، وفي سلطنة عمان ، وفي الجمهورية العربية اليمنية ، يشكل مخترقا خطيرا بالنسبة لتسيير أعمال الجهاز الحكومي ، ولتنفيذ البرامج العامة • وان الوضع الحالي للمؤسسات المالية الحكومية والعامة يتطلب بذل جهود حقيقية لتحسين كفاءة الموظفين الذين يحتلون المراكز العالية ، وكذلك موظفي الكوادر الأدنى ، المسؤولين عن تسيير الأعمال في حقل الشؤون المالية العامة •

وفي حين ان تدريب كبار الموظفين يمكن تنظيمه بشكل أكثر فعالية في بيروت ، فان أفضل طريقة للقيام بمهمة تدريب الكوادر الأدنى ، هي ايجاد برامج لتدريبهم في نفس البلد الذي ينتمون اليه ، تكون مصممة تصميميا خاصا ، بحيث تلائم الاحتياجات المحلية • وستحدد المشاورات مع الحكومات المعنية المشاكل الأكثر الحاحا ، التي يجب أن تعالج قبل غيرها ، في هذه البرامج المحلية • كما ان قدرا أكبر من الاهتمام سيخصص في هذه البرامج للنشاطات العملية ، التي تساعد على تنفيذ القرارات المتخذة ، أي النشاطات العملية في حقول تطبيق وإدارة أنظمة الضرائب ، وتنفيذ الميزانيات ، وتنظيم حسابات المشاريع الحكومية ، والمشاريع العامة ، وتدقيق الحسابات •

الأهداف - ان المشروع المقترح سوف :

- يؤمن اقامة دورات تدريبية في بيروت ، خلال عام ١٩٧٥ ، على نسق برامج التدريب التي بدأ تطبيقها عام ١٩٧٣ . وستكون هذه الدورات موجهة بشكل أساسي الى كبار الموظفين ، والذين يشغلون مناصب ذات مسؤولية في بلدانهم . ولقد دأبت هذه البرامج التدريبية على تقديم حلقات دراسية تتميز بكونها (أ) تركز على المبادئ الأساسية للمواضيع المختلفة التي تقدم في البرنامج ، لغرض اعطاء المشتركين الماما واسعا بالشؤون المالية العامة ، وعلاقتها بفروع العلوم والمعارف الأخرى ، (ب) تشدد على تطوير وانما معرفة المشتركين واطلاعهم ، في الحقول التي لها صلة مباشرة بأعمالهم ، (ج) تولي اهتماما خاصا للنواحي العملية من التدريب ، من غير ان تغفل المحتوى الأكاديمي .

- يؤمن اقامة برامج تدريب محلية ، في البلدان المعنية ، بقصد معالجة النواحي المحددة من النقص في المهارات التي تعاني منها الحكومات ، على مستوى الدرجات الأدنى من سلم الجهاز الإداري . وستحدد المشاركات مع الحكومات المعنية النواحي التي يجب التركيز والتشديد عليها ، في كل من هذه البرامج التدريبية المحلية .

ملاحظات -

(أ) ان هذه البرامج التدريبية ستظل تعتبر من النشاطات المستمرة للجنة الاقتصادية لغربي آسيا ، الى ان يتم تشكيل كادر ملائم واف بالنهاية ، من حيث العدد ومن حيث النوعية ، في كل من البلدان المعنية .

(ب) ان المشروع الاقليمي للشؤون المالية والادارة العامة ، الذي تشرف عليه اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ، سيكون مسؤولا عن هذا البرنامج التدريبي ، ضمن الصلاحيات السارية المفعول ، والاعتمادات المالية الحالية من البرنامج الدائم للأمم المتحدة .

١٣ / ٤ / ٩ الموارد المالية الاقليمية : التوقعات وطرق الاستخدام

الأسباب المبررة - ان المتوقع للدول المنتجة للزيت ، في منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ، كنتيجة للتطورات الأخيرة في وضع الزيت العالمي ، هو ان تحصل على إيرادات ضخمة ، من الزيت الذي تصدره . ولا ريب ان استخدام هذه الموارد الضخمة يطرح بعض المشاكل الخطيرة ، داخل منطقة اللجنة وخارجها على السواء .

ولذلك فان اهمية حاسمة تعلق على ضرورة استخدام هذه الموارد المالية بطرق مثمرة ، بمساعدة المؤسسات الوطنية والاقليمية ، القائمة او المؤسسة حديثا ، وبالاشتراك مع المؤسسات المالية العالمية ، لتشجيع انماء اسرع لبلدان غربي آسيا ، بالاضافة الى البلدان العربية ، والبلدان الاخرى ، ضمن اطار نظام اقتصادى ونقدى ثابت ومستقر .

الاهداف

١ - تقييم احتمالات تراكم الموارد المالية في المنطقة ، خلال العشر او الخمس عشرة سنة القادمة ، مع الاخذ بعين الاعتبار الدراسات الحالية والجديدة الوثيقة الصلة بهذا الموضوع .

٢ - استكشاف الطرق البديلة لاستخدام الموارد المالية الاقليمية في منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ، في ضوء فرص الاستثمار المتوفرة في بلدان المنطقة ، المتخمة برؤوس الاموال الفائضة ، والمتوفرة كذلك في البلدان التي تفتقر الى رؤوس الاموال على حد سواء ، واستطلاع امكانية استخدام الفائض من هذه الاموال في البلدان العربية الاخرى ، وفي البلدان النامية ، وفي البلدان الصناعية .

٣ - البحث عن السبل المناسبة لاستخدام هذه الثروات المالية استخداما فعالا ، عن طريق اجراء دراسة دقيقة عن المؤسسات المالية القائمة ، الوطنية منها والاقليمية والعالمية ، وعن طريق استطلاع الامكانيات لتحقيق مزيد من التعاون ، ولتنسيق نشاطاتها ، ولانشاء مؤسسات جديدة عندما تستدعي الحاجة .

مدة المشروع - سنة واحدة . ينجز خلال عام ١٩٧٥ .

الموارد اللازمة - فنيون : ٢٤ ر/ش

مستشارون : ٦ ر/ش

مساعدون للابحاث : ١٢ ر/ش

هـ) الانماء الاقتصادي

٣ / ٤ / ٣ التعاون مع المؤسسات القائمة في المنطقة

الاستباب المبررة - ان التعاون الاقليمي كثيرا ما يعترف ويسلم به كعامل استراتيجي لانماء وتطوير بلدان المنطقة . والواقع ان الامكانيات لم تستكشف كلها بعد ، وان المجال واسع للجهود التعاونية ، التي من شأنها ان تستفيد من التسهيلات الموجودة استفادة اكبر ، وان تستغل المميزات الاقليمية ، وان تؤمن التوفيرات الناتجة عن التوسع (economies of scale) للاستثمار المنتج .

والحقيقة ان روح التعاون ناشطة جدا في المنطقة • وليس الامر مقتصر على اجهزة الامم المتحدة (بما فيها اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا) ، بل ان هنالك عدة منظمات دولية ، حكومية وغير حكومية ، تعمل بنشاط في حقل الانماء الاقتصادي والاجتماعي في المنطقة •

وفي وضع كهذا ، يكون من المهم جدا ان تنسق النشاطات ، بقصد تأمين الاستفادة القصوى من الموارد النادرة ، وتفادي الازدواجية وتشابك الاعمال في المنطقة ، حيثما امكن ذلك •

الاهداف - ان المشروع المقترح سوف يشمل :

- اعداد سجل كامل ، يحتوى على احداث المعلومات عن جميع المنظمات والمؤسسات القائمة (المحلية ، والاقليمية الفرعية ، والاقليمية ، وكذلك الدولية ، الحكومية وغير الحكومية ، التي يقع بعضها خارج نطاق الصلاحيات الاقليمية للجنة الاقتصادية لغربي آسيا) العاملة او المعنية بنشاطات الانماء والتطوير الاقتصادي والاجتماعي في المنطقة •

- اجراء دراسة عن بعض هذه المنظمات والمؤسسات ، التي تعتبر اهم من غيرها نسبيا ، من حيث اهدافها واغراضها ، ومن حيث تنظيماتها واعمالها وصلاتها النظامية مع الوكالات الاخرى ، الخ •

- تحليل برامج عمل كل من هذه المنظمات والمؤسسات ، بقصد :

- أ - مساعدتها وتقويتها على القيام بمسؤولياتها •
- ب - ايجاد مؤسسات وتسهيلات جديدة حيث تتوفر المبررات الكافية •
- ج - القيام ببرامج عمل مشتركة ، تساهم فيها اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا •

مدة المشروع - سنة واحدة (١٩٧٥)

الموارد اللازمة - فنيون : ١٢ ر/ش
مساعدون للابحاث : ٦ ر/ش
نفقات انتقال : ٥٠٠٠ دولار

١ / ٣ / ٤ / ٣ انشاء مركز للوثائق تابع للجنة الاقتصادية لغربي آسيا

الاسباب المبررة - لا ريب ان الابحاث العلمية يمكن ان تكون اداة فعالة الى اقصى حد ، لتشجيع التقدم الاقتصادي والاجتماعي في بلدان غربي آسيا • الا ان هنالك عقبة خطيرة كانت وما زالت تعوق استخدام الابحاث ، لحل المشاكل الانمائية الخاصة بالمنطقة • تلك هي الحصول

على المعلومات المناسبة • ولا ينحصر الأمر في كون المعلومات الاجتماعية والاقتصادية المتوفرة عن بلدان غربي آسيا ناقصة ، من حيث مدى التغطية والنوعية ، بل لحل الأخطر والأهم من ذلك ، هو ان هذه المعلومات كثيرا ما تكون عسيرة المنال للباحث ، سواء كان هذا الباحث أكاديميا ، او موظفا حكوميا ، او خبيرا دوليا • وبمعنى أوسع ، فان مشكلة الحصول على المعلومات ، تمتد بحيث تشمل نتائج الأبحاث ، النظرية والتطبيقية ، في أجزاء أخرى من العالم ، وهي نتائج يمكن او يجب ان يكون لها تأثير على حل مشاكل المنطقة وبفضل ما للجنة الاقتصادية لغربي آسيا من روابط وصالات مع بلدان المنطقة ، ومع مؤسسات الأبحاث ، الأكاديمية والخاصة ، ومع المجتمع الدولي عموما ، فانها في وضع يساعدنا على تولي زمام المبادرة في هذا الشأن ، وانشاء مركز للوثائق ، لدعم نشاطات الأبحاث المتعلقة بمشاكل المنطقة ، ولخدمة جميع المعنيين بتشجيع وتعزيز الانماء في غربي آسيا •

الأهداف - ان المشروع المقترح سوف يتولى :

- جمع ، وتبويب ، وحفظ أنواع مختارة من المعلومات والوثائق التي يمكن ان تساعد على تشجيع وتعزيز تفهم وادراك أفضل لمشاكل المنطقة ، وتساهم في حلها على نحو مرض (بما في ذلك المعلومات الصحيحة ، والاعمال المرجعية ، والنتائج المناسبة للأبحاث النظرية والتطبيقية ، الصادرة عن مصادر خاصة او عامة او دولية ، من داخل المنطقة ومن خارجها) •

- تقديم مختلف الخدمات (بما في ذلك خلاصات الأبحاث ، والمراجع ، والنسخ ، الخ •) المبنية على معلومات مجموعة وثائق المركز ، ووضع تسهيلات المركز في تناول نخبة من المعنيين بهذه المواضيع من مختلف أنحاء العالم •

- تأمين وجود نسخ من الوثائق المحفوظة في المركز باللغات العربية والانكليزية والفرنسية ، في حدود المستطاع •

مدة المشروع - سنة واحدة (تنجز المرحلة الأولى من المشروع بانتهاء عام ١٩٧٥)

الموارد اللازمة - فنيون : ١٢ / ر ش
نفقات انتقال : ٠٠٠ دولار

ملاحظات - المفروض ان تتحقق أهداف هذا المشروع على مدى عدة سنوات ، تمتد حتى عام ١٩٨٠ ، على ان تبدأ المرحلة الأولى عام ١٩٧٥ ، وتشمل النشاطات التحضيرية المتعلقة بإنشاء المركز .

٢ / ٣ / ٤ / ٣ التعاون الإقليمي لتشجيع السياحة

الأسباب الجبرية - ان الجهود الهادفة الى ايجاد تعاون اقتصادي بين بلدان المنطقة ، كانت في الماضي مركزة في الدرجة الأولى على النواحي التقليدية من التجارة والصناعة . ولأسباب مختلفة ، لم تلق هذه الجهود الاً نجاحاً محدوداً . وفي حين ان مثل هذه الجهود تحتاج الى تكثيف ، حتى يتسنى ايجاد ترتيبات أسهل تطبيقاً ، فان نواح أخرى من التعاون يجب ان تستكشف بشكل جدي . والحقل الذي تتوفر فيه امكانيات تبشر بمستقبل مرموق ، هو حقل السياحة . وفي حين ان السياحة لم يكن لها أهمية اقتصادية حقيقية الا في بلد او بلدين من بلدان المنطقة (لبنان ، والى مدى أقل الأردن) ، فان الامكانيات الكاملة للسياحة في هذين البلدين ، وفي باقي بلدان المنطقة ، تظل في حاجة ماسة الى الاستكشاف والاستثمار . وأفضل طريقة ترجى للاستفادة من هذه الامكانيات الى الحد الأقصى ، هي التعاون الوثيق بين البلدان المعنية ، بواسطة الجمع بين الخصائص الطبيعية السياحية الغنية والمنوعة التي تتمتع بها المنطقة ، وبين توفر الممتلكات الاخرى المناسبة (نزعة المبادرة والمال) .

وبالتعاون مع الهيئات الدولية والاقليمية والوطنية (الخاصة والعامة) الناشطة في حقل السياحة ، يمكن ان توجه جهود اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا توجيهها نافعاً ، نحو مساعدة بلدان المنطقة على تحديد الامكانيات واقتراح شكليات التعاون والاستثمار (تقديم مجموعة من الخدمات السياحية) والمساعدة ايضاً في السعي لتأمين الموافقة الجماعية والعمل الجماعي . وكبداية في هذا الاتجاه ، فان المشروع سوف يشمل الأردن ولبنان والجمهورية العربية السورية . وفي ما بعد ، يمكن ان ينضم العراق ، ويشكل مع هذه البلدان الثلاثة منطقة فرعية سياحية أكبر . وبالإضافة الى ذلك ، سوف تستكشف امكانيات التعاون في حقل السياحة بين دول أخرى في المنطقة ، وخصوصاً بين جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية والجمهورية العربية اليمنية .

الأهداف - ان المشروع المقترح سوف يتولى :

- دراسة الحالة الحاضرة للسياحة في المنطقة ، مع تركيز خاص على النواحي التعاونية .

- وضع مقترحات موجبة توجيهها عمليا ، لنواحي التعاون الأكثر احتمالا للنجاح وبيان دراسات الملائمة وقابلية التنفيذ التي يجب ان تجرى ، والتي يمكن ان تؤدي في نهاية المطاف الى الاستثمار الفعلي .

- تحديد تشكيلات التعاون وطرق التمويل الأكثر ملاءمة ، مع التركيز على امكانيات المباشرة في ايجاد مشاريع مشتركة ، تشمل بلدانا محددة ، وقائمة على أساس تحليل الكلفة والفائدة الاجتماعية ، مع الأخذ بعين الاعتبار كلفة الاستثمار في السياحة .

مدة المشروع - سنة واحدة (ينجز بانتهاء عام ١٩٧٥)

الموارد اللازمة - فنيون : ١٢ / ر ش

مستشارون : ٦ / ر ش

مساعدون للأبحاث : ٢٤ / ر ش

نفقات انتقال : ٥٠٠٠ دولار

٣ / ٣ / ٤ / ٣ مشكلة نزوح الأدمغة : الأسباب والناتج هو وسائل العلاج

الأسباب المبررة - ان احدى العقبات التي تعوق التقدم الاقتصادي والاجتماعي في بلدان غربي آسيا ، والتي تعتبر أخطر من غيرها ، هي علة عدم كفاية المهارات البشرية ، المتفشية في جميع نواحي الحياة . ولا مغفلة في القول ان أندر موارد المنطقة هي الأفراد المدربون وذوو المواهب . و سيزداد المشور بتأثير هذا القيد تبعا لزيادة المدخرات وموارد القطع الأجنبي ، التي تتراكم وتتكدس بسرعة في المنطقة ، نتيجة للتطورات الاخيرة المتعلقة بالزيت .

وفي حين ان مشكلة المهارات يمكن ان تعزى الى حالة الانباء الحاضرة في المنطقة ، فان التدفق المتواصل للمواهب الى خارج المنطقة ، او ما يمكن ان يسمى عملية " نزوح الأدمغة " ، قد كان لها تأثير ضار بهذا الخصوص . وان الأحوال الحاضرة في المنطقة تتطلب اتخاذ اجراء ما لعلاج هذا الوضع . وفي امكان اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ، بل ان من واجبها ان تبادر الى دراسة أسباب نزوح الأدمغة هذا ونتائجه ، وان تضع برامج من شأنها ان تقلل من حدة هذه المشكلة ، وتتمكن من عكس هذا الاتجاه في المستقبل .

الأهداف - ان المشروع المقترح سوف :

- يبادر الى دراسة الوضع الحاضر ، مع تشديد خاص على جمع واعداد المعلومات الشاملة عن المؤهلات الأكاديمية ، والمهين ، والبواعث الكامنة وراء الهجرة او الإقامة خارج المنطقة ، الخ ، بالنسبة لمواطني بلدان غربي آسيا ، الذين يعملون و يقيمون في الخارج ، ومقارنة نتائج هذه الدراسة مع نوع المهارات والمواهب المطلوبة في المنطقة .

- يتولى دراسة وتقصي الأسباب الأساسية لهجرة المهارات والمواهب الى الخارج ، وصياغة المقترحات ، الموجّهة لمطابقة السياسة الموضوعية ، بقصد تخفيض ، وبالتالي عكس اتجاه التدفق .

- الدرس والتفكير في طرق ووسائل الاستفادة من خدمات المواهب العربية المقيمة في الخارج ، من أجل تشجيع وتعزيز الانماء في المنطقة .

مدة المشروع - سنة واحدة (ينجز بانتهاء عام ١٩٧٥)

الموارد اللازمة - فنيون : ١٢ ر/ش
مستشارون : ٤ ر/ش
مساعدون للأبحاث : ١٢ ر/ش
نفقات انتقال : ٥٠٠٠ دولار

(و) الانماء الاجتماعي

العوامل الاجتماعية في الانتاجية ٤ / ٣ / ٤ / ٣

الاسباب المبررة - ان الانتاجية في الزراعة والصناعة والقطاعات الاخرى في كافة بلدان اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ، ما زالت على مستوى أدنى من الامكانيات . وهذه الانتاجية المتدنية في مختلف القطاعات مرتبطة بعوامل اجتماعية وبشرية مختلفة ، تعوق التقدم في بعض الحالات . وتقبل الاساليب الفنية والانظمة وأدوات الانماء والتطوير الجديدة يتعلق تعلقا وثيقا بالقيم الاجتماعية والانسانية ، خصوصا في قطاعات كالزراعة ، حيث يعتمد الانتاج في المقام الأول على المبادرة الشخصية . والاجراءات الخاصة برفع وتحسين مستوى الانتاجية ،

كثيرا ما كانت تطبق من غير اعطاء الاعتبار الكافي لتأثيرها المحتمل على البيئة الاجتماعية ، مما كان يسبب انخفاض الانتاج في كثير من الاحيان الى مستوى المحاصيل الحدية ، أى التي لا تتعدى قيمتها نفقات انتاجها (Marginal returns) وعلمية التحديث و العصرنة والتغيير الاجتماعي ، وكذلك النمو الاقتصادي ، ترتبط كلها ارتباطا مباشرا بالمواقف والقيم الاجتماعية .

الأهداف - ان المشروع المقترح سوف يتألف من العناصر التالية :

- (أ) تحديد العوامل الاجتماعية التي تعوق زيادة الانتاجية في قطاعات اجتماعية اقتصادية مختارة ، مع الاشارة بنوع خاص الى الزراعة والصناعة .
- (ب) تحديد العوامل الاجتماعية والثقافية التقليدية التي أثرت تأثيرا ايجابيا على التقدم ، مع الاشارة بنوع خاص الى الزراعة والصناعة .
- (ج) دراسة السياسات السارية المنحول المتعلقة بهذه القضية .
- (د) اعداد التوصيات لوضع سياسات اجتماعية ملائمة ، تهدف الى زيادة الانتاجية .

مدة المشروع - سنة واحدة (ينجز بانتهاء عام ١٩٧٥)

الموارد اللازمة - فنيون : ٢٤ ر/ش
مستشارون : ٣ ر/ش
مساعدون للابحاث : ١٢ ر/ش
نفقات انتقال : ٥٠٠٠ دولار

الأحياء الفقيرة في المدن ٥ / ٣ / ٤ / ٣

الأسباب المبررة - ان التجمعات البشرية التخمية (Marginal Human Settlement) (الأحياء الفقيرة ومدن الأكواخ) تشكل نسا ضخمة من

مجموع سكان المدن في كثير من مدن بلدان المنطقة التابعة للجنة الاقتصادية لغربي آسيا . و اذا ما أخذت بعين الاعتبار الخصائص الديمغرافية الخاصة لمثل هذه التجمعات ، فان في الامكان الافتراض بان عدد سكان هذه الأحياء الفقيرة سوف ينمو ويتزايد بشكل مفرط . ولهذا السبب قد تصبح التجمعات البشرية التخمية الأجزاء الرئيسية من المدن الكبيرة ، من حيث الانماط المدنية (Urban patterns) ،

وأحوال المعيشة ، والبيئة ، إذا ما استمرت النهج والمواقف الحالية تجاه هذه التجمعات ، في حين أن بروز مظاهر التفاوت والتباين بين طبقات سكان المدن سوف يزداد أكثر فأكثر .

الأهداف - أن المشروع المقترح سوف يتألف من الأجزاء التالية :

(أ) تحديد التجمعات السكانية التخمية الحالية في المدن ، ضمن بلدان مختارة من منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا .

(ب) تحليل العوامل التي تؤدي إلى تكوين هذه التجمعات البشرية التخمية في المدن .

(ج) تقدير الاحتمالات المستقبلية لنمو هذه التجمعات ، بالنسبة لمجموع عدد سكان المدن ، حسب السياسات المتبعة حالياً .

(د) دراسة النهج الحالية المتبعة لحل مشكلة التجمعات البشرية التخمية في المدن .

(هـ) اقتراح ووضع نهج ، و برامج ، وسياسات انمائية جديدة وبديلة ، لتحسين أحوال التجمعات البشرية التخمية في المدن ، بما في ذلك الاستثمارات اللازمة ، على أساس أجزاء هذا المشروع الآتية الذكر .

مدة المشروع - سنة واحدة (ينجز بانتهاء عام ١٩٧٥)

الموارد اللازمة - فنيون : ٣٦ ر/ش

مستشارون : ٣ ر/ش

مساعدون للأبحاث : ١٨ ر/ش

نفقات انتقال : ٥٠٠٠ دولار

ملاحظات - أن عناصر من هذا المشروع سوف تشكل في حد ذاتها التحضير لمؤتمر اقليمي للجنة الاقتصادية لغربي آسيا ، عن التجمعات البشرية ، يعقد في أوائل عام ١٩٧٦ ، استعداداً لمؤتمر الأمم المتحدة لاستعراض التجمعات البشرية ، المقرر انعقاده في فانكوفر بكندا ، من ٣١ أيار إلى ١١ حزيران من عام ١٩٧٦ .

١٣ / ٤ / ٦ الأولد والشباب في الانماء القومي

الأسباب المبررة - ان الأولد والشباب يشكلون حوالي خمسين في المئة من مجموع السكان ، في معظم بلدان منطقة اللجنة الاقتصادية . ومع ان تقدا كبيراً قد تحقق ، عن طريق انشاء خدمات مختارة للأولد ، إلا انه لم يجز حتى الآن في أي بلد من بلدان المنطقة وضع سياسة وخطة انمائية شاملة طويلة الأجل ، لتكوين الأجيال الناشئة ، التي ستبلغ سن الرشد في الغد القريب ، وان هذه الأجيال الناشئة لتواجه مخططي الانماء والتطوير بعدد ضخم من المشاكل التي تتطلب الاهتمام والحل . كما ان هنالك قضايا رئيسية تواجه مخططي السياسة اليوم ، كالبطالة المتزايدة بين الشباب ، والنتاج الضخم للانظمة التعليمية ، والشبان الحاصلين على قسط يسير من التعليم لا يتعدى الحد الأدنى كنتيجة للمعدلات العالية من الرسوب والانقطاع عن الدراسة ، والفرص المحدودة للحصول على تعليم وتدريب عملي اضافي ، والحاجة الى تكامل واندماج اجتماعي للجماعات الخاصة ، كالأحداث ، والمعاقين ، الخ .

الأهداف - ان هذا المشروع سوف يتألف من الأجزاء التالية :

(أ) وضع تقرير (تقييم) عن التسهيلات والسياسات الحالية ، التي تعالج مسألة اعداد الأجيال الناشئة ، مع الاشارة بنوع خاص الى البطالة بين الشباب والأحداث الذين خارج المدارس ، والجماعات الناشئة ذات الوضع الخاص (بما في ذلك الخدمات الخاصة بالعمال الأحداث) .

(ب) اجراء دراسة عن الاتجاهات ، فيما يتعلق بالشبان الحاصلين عن العمل ، والذين خارج المدارس ، والجماعات الناشئة ذات الوضع الخاص ، بما في ذلك تقدير الاحتمالات المستقبلية .

(ج) وضع برنامج انمائي للأولد والشباب في عدد مختار من بلدان اللجنة الاقتصادية ، بما في ذلك التوصيات الخاصة بالسياسة الواجب اتباعها ، لتحقيق قدر أكبر من التكامل والمشاركة الاجتماعية .

مدة المشروع - سنة واحدة ، تنتهي عام ١٩٧٥ .

الموارد اللازمة -	فنيون	: ١٢ ر/ش
	مساعدون للأبحاث	: ١٨ ر/ش
	نفقات انتقال	: ٠٠٠ دولار

ملاحظات - سوف يشكل هذا المشروع أوراق العمل للمؤتمر الثاني عن الأولاد والشباب في الانماء القومي ، الذي سينعقد في أواخر عام ١٩٧٥ ، تحت رعاية مشتركة من منظمة اليونسيف ، وجامعة الدول العربية ، واللجنة الاقتصادية لغربي آسيا .

دور المرأة في الانماء القومي ٧ / ٣ / ٤ / ٣

الأسباب المبررة - ان مشاكل التكامل الاجتماعي للمجتمعات القومية في منطقة اللجنة الاقتصادية ، تنعكس بشكل خاص في وضع المرأة ودورها في عملية الانماء . وان عوامل كالأصلاح السياسي والتشريعي (الحقوق الانتخابية وقوانين الأحوال الشخصية الجديدة) ، وتوفر فرص أكثر لتعليم الفتيات ، والتصنيع ، والتحضر (Urbanization) مع ما يرافقهما من عمليات التحديث والعصرنة (التي تشمل الاستخدام) ، هي قطاعات أساسية يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار في هذه المناسبة . كما ان فرص تعليم الفتيات ، بالنسبة لأنماط معينة من التعليم ما زالت محدودة ، ومعدلات النشاطات النسائية بين الطبقات العمالية ، ما زالت منخفضة للغاية ، في كافة أنحاء منطقة غربي آسيا . ولهذا السبب ، يتطلب تجنيد المرأة للانماء ، الاسراع الى حد كبير في عمليات الاندماج الاجتماعي ، في كافة بلدان منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا .

الاهداف

- بعد التقييم الاولي لدور المرأة في الانماء ، والذي ستتجزه اللجنة خلال عام ١٩٧٤ سوف تتألف الدراسة المقترحة من الاجزاء التالية :
- أ - دراسة العوامل التي تحدد حرية وصول الفتاة الى التعليم ، مع الاشارة بنوع خاص الى تكاليف التعليم .
 - ب - دراسة العوامل التي تحدد حرية وصول المرأة الى الوظائف ، بما في ذلك العلاقة بين ميكل الرواتب والاجور ومعدل نشاط المرأة .
 - ج - تحليل العلاقة بين وضع المرأة ونمو السكان (التخطيط العائلي ونسبة المواليد) .
 - د - تحليل دور المرأة في الانماء ، بالنسبة لوضعها القانوني .
 - هـ - صياغة توصيات خطاطية Policy recommendations لادماج المرأة المعجل في التعليم ، والتوظيف ، والخدمات اللازمة بهذا الخصوص .

مدة المشروع - سنة واحدة قنتهبي عام ١٩٧٥ .

الموارد اللازمة - فنيون : ٢٤ ر/ش

مستشارون : ٣ ر/ش

مساعدون للابحاث : ١٢ ر/ش

نفقات انتقال : ٥٠٠٠ دولار

ملاحظات - ان هذا المشروع سوف يشدل الحمل التحضيري لحلقة دراسية اقليمية عن دور المرأة في الانماء القومي ، تنظم تحت اشراف اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ، في سبتمبر من عام ١٩٧٥ ، ضمن نشاطات السنة العالمية للمرأة (١٩٧٥) . وكجزء من التحضيرات العامة لهذه الحلقة الدراسية ، قد ترفع دول منطقة اللجنة في وضع برامج خاصة ، لاستعمالها من قبل وسائل اعلامها ، تركز فيها على اهمية دور المرأة في الانماء القومي .

ز) السكان

٨/٢/٤/٢ دراسة مقارنة عن الخصائص التركيبية الرئيسية لسكان منطقة

غربي آسيا

الاسباب المبررة - ان نتائج احصاءات السكان ، التي اجريت في المنطقة عام ١٩٧٠ ، قد نشرت ، اوهي على وشك ان تنشر . وبحلول عام ١٩٧٥ ستوفر معلومات جديدة ، من الابحاث والدراسات التجريبية الاخرى التي اجريت في المنطقة . وعلى اساس هذه المعلومات سوف تقوم اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا باعداد دراسة مقارنة عن الخصائص التركيبية الرئيسية لسكان هذه المنطقة .

الاهداف

ان هدف هذه الدراسة هو اعطاء صورة عن الوضع الديمغرافي والتوزيع الجغرافي للسكان في بلدان المنطقة . وسوف تمثل هذه الدراسة وثيقة اساسية ، تبين المعالم التي يجب ان تستعمل في التخطيط الاقتصادي والاجتماعي . كما ستزود العاملين في عقل الدراسات والابحاث المتعلقة بالسكان ، بمنهج نظامي للتحليل والمعلومات ، في ما يتعلق بالخصائص التركيبية لسكان بلدان المنطقة .

مدة المشروع

سوف يبدأ هذا المشروع في اوائل عام ١٩٧٥ وينجز عام ١٩٧٦ .

الموارد اللازمة - فنيون : ٢٤ ر/ش
مساعدون للابحاث : ١٢ ر/ش
نفقات انتقال : ٠٠٠ دولار

٩/٢/٤/٣ تطور المدن البالغ عدد سكانها مئة الف نسمة فما فوق

في منطقة غربي آسيا

الاسباب المبررة -

ان عدد بلدان الشرق الاوسط ، التي تعاني من هجرة سكانها الريفيين الى المدن بنسب عالية اخذ في الازدياد . وثمة حقيقة اخرى ثابتة وهي ان توسع المدن العربية ناتج الى حد كبير عن الهجرة بالاضافة الى التاثير الطبيعي لسكان المدن . وتستجري محاولة لتحليل نمط الهجرة الى المدن التي يبلغ عدد سكانها مئة الف نسمة فما فوق ، بقصد التكهّن عن نسبة التناور المتوقع ، خلال المشر او العشرين سنة المقبلة .

الامسداد -

يهدف هذا المشروع الى دراسة النضائص الديمغرافية للمدن التي يبلغ عدد سكانها مئة الف نسمة فما فوق ، ولاجراء حسابات التقديرات المحتملة للمشرين سنة التالية ، كما يهدف ايضا الى اجراء تحقيق عن مدى الهجرة الى المدن ، وتاثيرها على التمدن والتعضر ، بغية وضع خطوط توجيهية للسياسة .

مدة المشروع - سوف يبدأ هذا المشروع عام ١٩٧٥ وينجز عام ١٩٧٦ .

الموارد اللازمة - فنيون : ١٢ ر/ش

مساعدون للأبحاث : ١٢ ر/ش

نفقات انتقال : ٠٠٠ دولار

٤/٤/٣ العلاقات المتداخلة بين السكان والنمو الاقتصادي :

دراسة الاستثمار الديمغرافي والاقتصادي في العراق

الأسباب المبررة : خلال فترة ١٩٧٢ - ١٩٧٣ قام احد المستشارين بأعداد دراسة للمنتج الاقتصادي والاجتماعي في بيروت التابع للأمم المتحدة ، ومن الاستثمار الديمغرافي والاقتصادي في الجمهورية العربية السورية . وقد شملت هذه الدراسة الاقسام الثلاثة التالية : أولاً ، مناقشة اثار ريف البروفيسور سوفي (Sauvy) لمفهوم الاستثمار الديمغرافي والاقتصادي ، ثانياً ، مراجعة للدراسة المستحقة ، ثالثاً ، تقييم الاستثمار الديمغرافي في الجمهورية العربية السورية . وخلال المؤتمر الاقليمي الاون عن السكان ، الذي تالته اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ، قدّمت توصية بتوسيع مجال هذه الدراسة بحيث تشمل بلدانا اخرى في المنطقة ، وبحيث تتحرى وتستكشف بطريقة أكثر انتاجاً ، وتحدد العلاقات المتداخلة القائمة بين العوامل الديمغرافية والاقتصادية في عملية الانماء .

الاهداف : يهدف هذا المشروع الى دراسة تأثير الاستثمار الاقتصادي والاجتماعي على اتجاهات وتكوين السكان في العراق ، والاقلة العكسية .

مدة المشروع : سنة واحدة (فبراير ١٩٧٥ - فبراير ١٩٧٦) .

ملاحظات : ان الاعتمادات المالية اللازمة لهذا المشروع سوف تطلب من صندوق الامم المتحدة للنشاطات الميدانية . وخلال عام ١٩٧٥ سيلزم لهذا المشروع ١٠ /ش من المستشارين ، و ٢ /ش من الفنيين ، و ٤ /ش من مساعدي الابحاث .

١/٤/٤/٣ دراسة اجتماعية ديمغرافية عن خمسمدن في سلطنة عمان

(مسقط ، مطرح ، نزوى ، سحار ، صور)

الأسباب المبررة : ان حكومة عمان تدرك تمام الادراك ان المعلومات الديمغرافية المشوقة هي ضرورة لا غنى عنها لمشاريعها التخطيطية . ولم يسبق ان جرى من قبل في عمان اي احصاء للسكان . وانتقديرات المنزلة لعدد السكان ، التي تبعت وتناقش حالياً ، تراوح بين ٥٠٠.٠٠٠ و ١.٥٠٠.٠٠٠ نسمة . وتعتم الحكومة اجراء احصاء للسكان في اقرب وقت ممكن ، وحتى يتسنى لها وضع خطة انمائية للبلاد ، وخاصة رئيسية للعاصمة . وتجزء من اعمال التعداد لذا الاحصاء ، يعتقد ان من الضروري

تنظيم دراسة اجتماعية ديمغرافية ، على أساس تجريبي ، تشترك في اجرائها حكومة عمان واللجنة الاقتصادية لغربي آسيا . وتستطيع هذه الدراسة ان تقدم المعلومات الأساسية الضرورية للتخطيط ، كما ستكون بمثابة تعرين تدريبي لاجراء الاحصاء ، ولتقدير ما يلزم لتنفيذه من تكاليف وموافين .

الاهداف : تهدف هذه الدراسة الى تقديم المعلومات الأساسية الضرورية للتخطيط ، والمتعلقة بالحجم ، والتكوين ، والخصائص الاجتماعية الاقتصادية ، والعناصر الأساسية لسكان المدن الخمس ، وعلاوة على ذلك ، فان هذه الدراسة تهدف الى توفير المعلومات عن خصائص واحتياجات الاسكان .

مدة المشروع : سنتان (يونيو ١٩٧٤ - يونيو ١٩٧٦)

الموارد اللازمة :

- حصة صندوق الامم المتحدة للنشاطات السكانية ٦٥٤٠٠ دولار امريكي
- حصة الحكومة ١٤٤٠٠ دولار امريكي

وخلال عام ١٩٧٥ ، سيلزم لهذا المشروع ١٠ و/ش من الفنيين ، و٢٥ و/ش من موظفي الخدمات العامة .

ملاحظات : ستحاول اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا تنسيق هذه الدراسة مع دراسة المزارع الاقتصادية التي تقوم بها منظمة الاغذية والزراعة .

٢/٤/٤/٣ دراسة الهجرة الى المدن الرئيسية في الامارات العربية

المتحدة والنويث

الاسباب المبررة : يشكل المنتمون نسبة كبيرة من السكان في دول وامارات الخليج . وهذا الوضع مهم بنوع خاص في النويث والامارات العربية المتحدة ، ان تشكل نسبة المواطنين الاصليين اقل من خمسين في المئة من مجموع السكان ، في كل من حاتين الدولتين . وكلتا الحكومتين حريصة اشد الحرص على تشجيع النمو الاقتصادي ، عن طريق السماح للمنتمين بالجميل بحرية ، انبا الى الحد الذي لا يفقد هذه البلدان هويتها الاصلية . وكلتا الحكومتين راغبة ومهتمة بأجراء دراسة تجريبية عن الهجرة ، لتحديد حجم ، والجنس ، والسكن ، والجنسية ، والوزن العائلي ، والمهنة ، ومستوى التعليم ، ومكان ومدة الإقامة ، وغير ذلك من الخصائص المتعلقة بالمهاجرين . ولا ريب ان نتائج هذه الدراسة ستساعد الحكومات الوطنية على وضع السياسات السنائية اللازمة .

الاهداف : يهدف هذا المشروع الى تحديد اسباب وتأثيرات الهجرة ،
مع تركيز خاص على تحركات الاشخاص ذوي المؤهلات العلمية بين بلدان المنطقة •

مدة المشروع : سنتان (يونيو ١٩٧٥ - يونيو ١٩٧٧) •

المواد اللازمة : خلال عام ١٩٧٥ ، سيحتاج هذا المشروع الى ١٢ ر/ش من
الفنيين ، و ١٠ ر/ش من موظفي الخدمات العامة •

ملاحظات : سوف يتم اعداد هذا المشروع ويقدم الى صندوق الامم
المتحدة للنشاطات السكانية حوالي منتصف عام ١٩٧٤ •

٣/٤/٤/٣ دراسة معدل وفيات الاطفال في بغداد (بالعراق)

الاسباب المبررة : خلال فترة ١٩٧١ - ١٩٧٣ ، اجريت دراسات
ناجحتان في دمشق (سوريا) وفي بيروت (لبنان) عن معدل الوفيات بين الاطفال
والاولاد • وقد اوصى المؤتمر الاقليمي الاول للسكان بأن تجرى دراسات اخرى
مماثلة في مدن اخرى من بلدان المنطقة •

الاهداف : ان هدف هذه الدراسة هو تحديد مستوى ونمط الوفيات
بين الاطفال والاولاد ، بغية استكشاف وتحليل التفاوت والتفاضل الناجم عن معايير
ومقاييس مختلفة كالتعليم ، والمهنة ، والدخل ، الخ ، واجراء تحقيق عن دور العادات
والاعراف البيئية ، فيما يتعلق بالحضانة والعناية بالاطفال والاولاد الصغار •

مدة المشروع : سنتان (يونيو ١٩٧٥ - يونيو ١٩٧٧) •

الموارد اللازمة : ان الاعتمادات المالية اللازمة لهذا المشروع سوف تطلب
من صندوق الامم المتحدة للنشاطات السكانية • وخلال عام ١٩٧٥ سيستخدم في هذا
المشروع ١٠ ر/ش من الفنيين ، و ٥ ر/ش من مساعدي الابحاث •

٤/٤/٤/٣ دراسة اجتماعية ديمغرافية عن الحديدية وعزني الجمهورية
العربية اليمنية :

الاهداف : يهدف هذا المشروع الى تحديد اسباب وتأثيرات الهجرة ،
مع تركيز خاص على تحركات الاشخاص ذوى المؤهلات العلمية بين بلدان المنطقة •

مدة المشروع : سنتان (يونيو ١٩٧٥ - يونيو ١٩٧٧) •

الموارد اللازمة : خلال عام ١٩٧٥ ، سيحتاج هذا المشروع الى ١٢ ر/ش من
الفنيين ، و ١٠ ر/ش من موظفي الخدمات العامة •

ملاحظات : سوف يتم اعداد هذا المشروع ويقدم الى صندوق الامم
المتحدة للنشاطات السكانية حوالي منتصف عام ١٩٧٤ •

٣/٤/٤/٣ دراسة معدل وفيات الاطفال في بغداد (بالعراق)

الاسباب المبررة : خلال فترة ١٩٧١ - ١٩٧٣ ، اجريت دراسات
ناجحتان في دمشق (سوريا) وفي بيروت (لبنان) عن معدل الوفيات بين الاطفال
والاولاد • وقد اوصى المؤتمر الاقليمي الاول للسكان بأن تجرى دراسات اخرى
مماثلة في مدن اخرى من بلدان المنطقة •

الاهداف : ان هدف هذه الدراسة هو تحديد مستوى ونمط الوفيات
بين الاطفال والاولاد ، بغية استكشاف وتحليل التفاوت والتفاضل الناجم عن معايير
ومقاييس مختلفة كالتهليم ، والمهنة ، والدخل ، الخ ، واجراء تحقيق عن دور المصادات
والاعراف البيئية ، فيما يتعلق بالحضانة والعناية بالاطفال والاولاد الصغار •

مدة المشروع : سنتان (يونيو ١٩٧٥ - يونيو ١٩٧٧) •

الموارد اللازمة : ان الاعتمادات المالية اللازمة لهذا المشروع سوف تطلب
من صندوق الامم المتحدة للنشاطات السكانية • وخلال عام ١٩٧٥ سيستخدم في هذا
المشروع ١٠ ر/ش من الفنيين ، و ٥ ر/ش من مساعدي الابحاث •

٤/٤/٤/٣ دراسة اجتماعية ديمغرافية عن الحديدية وتحزفي الجمهورية

الحرية اليمنية :

الاسباب المبررة : خلال عام ١٩٧٢ قام مكتب الامم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية في بيروت ، بالاشتراك مع حكومة الجمهورية العربية اليمنية ، بأجراء دراسة اجتماعية ديمغرافية ، للحصول على المعلومات الديمغرافية اللازمة للتخطيط . وقد اعتبرت هذه الدراسة مشروعا تجريبيا للإحصاء ، ولتقدير متطلباته واحتياجاته . وهذا الاجراء هو الآن قيد التنفيذ . وحكومة الجمهورية العربية اليمنية مهتمة اهتماما كبيرا بأجراء دراسة مماثلة في العديدة وتعز ، وهما المدينتان الرئيسيتان في البلاد ، لغرض الحصول على معلومات ديمغرافية موثوقة .

الاهداف : يهدف هذا المشروع الى توفير المعلومات عن الحجم ، والتركيب ، والخصائص الاجتماعية الاقتصادية ، والعناصر الاساسية للنمو السكاني في هاتين المدينتين . وستستخدم نتائج هذه الدراسة ايضا لتحديد عدد سكان هاتين المدينتين .

مدة المشروع : سنتان (سبتمبر ١٩٧٤ - سبتمبر ١٩٧٦)

الموارد اللازمة : ان الاعتمادات المالية اللازمة لهذا المشروع سوف تطلب من صندوق الامم المتحدة للنشاطات السكانية . وخلال عام ١٩٧٥ سيستخدم في هذا المشروع ٦ ر/ش من الفنيين ، و ١٠ ر/ش من موظفي الخدمات العامة .

ملاحظات : سوف تقوم بعثة من اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ، في المستقبل القريب ، بزيارة للجمهورية العربية اليمنية ، لاتمام المعاملات النهائية الخاصة بطلب القيام بهذا المشروع ، وتقديمه الى صندوق الامم المتحدة للنشاطات السكانية .

٣ / ٤ / ٥ اساليب تقييم المعالم الديمغرافية من المعلومات الديمغرافية

الناقصة :

- أ - حلقة دراسية اقليمية
- ب - دورة تدريبية اقليمية

الاسباب المبررة : ان الحاجة الى المعلومات الديمغرافية آخذة في الازدياد بشكل متزايد ، باعتبارها ضرورة لا غنى عنها لقياس المعالم . وسبب ذلك هو ان معظم بلدان المنطقة منهمك حاليا في التخطيط للانماء الاقتصادي والاجتماعي . ولسوء الحظ ، تناد المعلومات الاساسية تكون في الواقع معدومة ، في كثير من الاحيان . وما يتيسر منها ، انا وجد ، يكون من النوع الهزيل الضئيل القيمة . ولذلك فانه من الضروري إعادة النظر في كافة الطرق والاساليب التي تسمح بتقدير المعالم الديمغرافية ، بما يتوفر من المعلومات .

الاهداف : ان هدف هذا المشروع هو مراجعة وتحليل الاساليب الخاصة بتقييم المعالم الديمغرافية من المعلومات الديمغرافية الناقصة ، التي توفرها الاحصاءات او الدراسات ، وتحريف الديمغرافيين والاشخاص الآخرين ، الحاملين في حقل الابحاث في المنطقة بهذه الاساليب .

مدة المشروع : سوف تعقد الحلقة الدراسية ، التي ستستمر ستة ايام ، خلال شهر حزيران من عام ١٩٧٥ . اما الدورة التدريبية فسوف تعقد لمدة ستة اسابيع ، خلال شهري تشرين الاول وتشرين الثاني من عام ١٩٧٥ .

الموارد اللازمة : ان الاعتمادات العالية اللازمة لهذا المشروع سوف تطلب من صندوق الامم المتحدة للنشاطات السكانية . وستحتاج الاعمال الفنية الخاصة بالتحضير لهذا المشروع الى ١٤ ر/ش من الفنيين ، و ٦ ر/ش من مساعدي الابحاث . كما سيحتاج المشروع الى خدمات مستشار واحد لمدة ثلاثة اشهر ، وخدمات محاضريين اثنين لمدة ستة اسابيع ، خلال فترة انعقاد الدورة التدريبية .

٦/٤/٤/٣ نشرة المعلومات السكانية :

الاسباب المبررة : بناء على التوصيات المقدمة من مختلف اجتماعات فبرق الخبراء ، التي اتفقت تحت اشراف الامم المتحدة ، بحرى اصدار العدد الاول من نشرة المعلومات السكانية في شهر حزيران من عام ١٩٧١ . ثم صدرت بعد ذلك الاعلانات ٢ الى ٦ على اساس عدددين كل سنة ، واحد في كانون الثاني ، والآخر في تموز على التوالي . وخلال عام ١٩٧٤ سوف يصدر العددان ٧ و ٨ . وبالإضافة الى ذلك يجري حاليا درس موضوع اصدار عدد خاص ، خلال عام ١٩٧٤ ، بمناسبة السنة السكانية العالمية . وخلال عام ١٩٧٥ سيصدر عددان آخران ، كما سيجرى في نفس العام اصدار هذه النشرة باللغة العربية ، بالإضافة الى اللغة الانكليزية .

الاهداف : ان الهدف الاساسي لهذا المشروع هو رفع مستوى الوعي والتفهم للمشاكل السكانية ، بين موظفي الحكومات ، والفنيين والعلماء ، بالإضافة الى جماهير المواطنين في مختلف البلدان التي تعمل فيها اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا . والنسخة العربية من هذه النشرة سوف تساعد على تحقيق هذا الهدف .

مدة المشروع : سوف يصدر عددان من هذه النشرة خلال عام ١٩٧٥ .

الميزانية : سوف يمول هذا المشروع من صندوق الامم المتحدة للنشاطات السكانية . وخلال عام ١٩٧٥ ، سوف يستخدم فيه ١٢ ر/ش من الفنيين ، و ٤ ر/ش من مساعدي الابحاث . وبالإضافة الى ذلك سيحتاج المشروع الى ٦ ر/ش من وقت مترجم محترف (انكليزي - عربي) .

٢ - اولوية " ب " :

أ) العلم والتكنولوجيا :

٧/٤/٤٦٣ التعاون المتبادل بين الجامعات لتشجيع ونشر

المعلومات الفنية ونتائج الابحاث التطبيقية :

الاسباب المبررة : ان استخدام الابحاث العملية لحل مشاكل الانميا ، لم تتحقق جذوره بعد في بلدان غربي آسيا . وان التركيز الغير الكافي على ضرورة وفائدة الابحاث ، والواضح على جميع المستويات ، ولتتبع آثاره في كون الابحاث المستخدمة كأساس للجهود الانمائية تنتقل الى السعة والعمق بشكل عام . وهذا الوضع ينعكس كذلك في قلة وتقطع العمل المشترك ، في مجال تبادل المعلومات الفنية ، ونتائج الابحاث التطبيقية بين الجامعات ومعاهد الابحاث ، ضمن المنطقة وخارجها .

وفي الامكان المباشرة في العمل ، لتشجيع تبادل المعلومات ، بين جامعات المنطقة من ناحية ، وبين هذه الجامعات وغيرها من الجامعات الاخرى في الخارج من الناحية الثانية . وبهذه الطريقة ، تشجع الجهود التعاونية في الابحاث العملية . والهدف النهائي لمثل هذا المسعى ، يجب ان يكون ايجاد ظروف مؤاتية ، للقيام بالابحاث الجديدة ، ولتطبيق نتائجها ، من قبل العلماء العرب ، والاستفادة من نواحي قوة الجامعات الوطنية ، وتوفير الفرص للعلماء الاجانب لاستخدام خبراتهم في معالجة مشاكل الانماء في المنطقة .

الاهداف : ان المشروع المقترح سوف يتولى :

- دراسة التركيب الحالي للجامعات المحلية ، بقصد تحديد نواحي القوة ، والنواحي التي تستحق اهتماما خاصة في هذه الجامعات .

- دراسة امكانيات هذه الجامعات ، التي توجيها الخطط الموضوعية لنموها .

- صياغة المقترحات ، وتحديد الشكليات ، للتعاون في مجال الابحاث العملية ، وتبادل المعلومات ، بحيث يشمل ذلك ، مختلف الجامعات ، داخل المنطقة وخارجها .

والهدف الاساسي ، يجب ان يكون الاتفاق في النهاية على قائمة بمشاريع الابحاث المحددة تحديدا تاما ، وايجاد نظام لتوزيع الابحاث ، وكذلك ايجاد نظام للاستاذة الزائرين ، وللمنح الجامعية للمتخرجين اللامعين ، من اجل الانتماء السبي الجامعات العملية ، للاشتراك في مثل هذه المشاريع ، واجراء الترتيبات اللازمة ، لتمكين الجامعات الاجنبية من المشاركة في هذه الابحاث ، عن طريق الاساتذة والزملاء الجامعيين الزائرين .

مدة المشروع : سنة واحدة (ينجز بانتهاء عام ١٩٧٥)

الموارد اللازمة :	فنيون	١٢ ر/ش
	مستشارون	٦ ر/ش
	مساعدون للابحاث	١٢ ر/ش

ملاحظات : (١) لتنمية اهتمام حقيقي بهذا المشروع ، يمكن عقد حلقة دراسية عام ١٩٧٦ ، بقصد جمع اساتذة الجامعات (من داخل المنطقة ومن خارجها) لدراسة نتائج الابحاث ، واقتراح اجراءات محددة ومفيدة من الناحية العملية .

(٢) سوف ينفذ هذا المشروع بالتشاور والتعاون مع وكالات

الام المتحدة المتخصصة والمعنية .

٥/٣ الخدمات المساندة :

١/٥/٣ ادارة نشاطات التعاون الفني :

ان النواحي التي يعنى بها هذا البرنامج في الدرجة الاولى ، هي الادارة والتنفيذ العاجل لمشاريع المساعدة الفنية ، والمكلفة بتنفيذها اللجنسة الاقتصادية لغربي آسيا . وهذه اللجنسة مسؤولة عن مشاريع المساعدة الفنية الاقليمية ، والتي من شأنها ان تحود بالمنفعة العامة على بلدان غربي آسيا كجمهورية ونظرا للاحتياجات والمتطلبات الخاصة ، التي تحتاجها البلدان الاقل انميا ، والبلدان النامية في المنطقة ، فان اللجنسة الاقتصادية ترفب في المساعدة على ايجاد والحصول على موارد اضافية ، لتمويل المشاريع المحددة ، التي يمكن ان تطلبها هذه البلدان .

الموارد اللازمة : فنييون : ٢٤ ر/ش
نفقات انتقال : ٥٠٠٠٠ د ولار

٢/٥/٢ الخدمات الادارية ، وخدمات المؤتمرات ، والخدمات العامة :

سوف تتوفر لجنة الاقتصادية ، بموجب هذا البرنامج ، سلسلة من الخدمات المهمة والجوهرية ، لمساعدتها على تحقيق اهداف البرنامج الاساسية ، التي يرضحها ويوافق عليها اعضاء اللجنة . وهذه الخدمات هي :

١ - الخدمات الادارية ، كالميزانية ، والمالية ، والشؤون القانونية ، وادارة شؤون الموظفين ، والبروتوكول .

٢ - الخدمات العامة ، التي تتألف خلال المرحلة الاولى من تطوير برامج اللجنة الاقتصادية من خدمات المعلومات والمكتبة . وهذان النوعان من الخدمات كالاتي ضروري لقيام اللجنة بعملها على نحو فعال ، ولاعطاء اعضاء اللجنة المعلومات المناسبة عن نشاطات اللجنة وامانتهم العامة . وقد جرى بحث انشاء مركز عصري للوثائق ، في ما تقدم ، كمشروع منفصل ، في الفقرة ٣ - ٤ - ٣ - ٢ .

٣ - خدمات المؤتمرات والخدمات العامة ، لخدمة المؤتمرات والاجتماعات ، حسب ما يقرره اعضاء اللجنة في رزنامة جلساتها . وتشمل هذه الخدمات بنوع خاص ، ترجمة ، وتحرير ، واستساخ ، وتوزيع الوثائق ، كما تشمل الترجمة الشفهية ، والاعمال الخاصة بتدبير شؤون المكاتب ، وصيانة واصلاح اثاث ، وتركيبات ومعدات المكاتب .

والمقترح ان يتصاعد عدد الموظفين تدريجيا بحيث يصل الى المستوى المطلوب ، على مدى ثلاث سنوات (١٩٧٥ و ١٩٧٦ و ١٩٧٧) .
وانذا وافقت الجمعية العمومية ، فان عدد الموظفين ، بموجب هذا البرنامج سوف يصل في نهاية المدة الى ٣٢ موظفا فنيا و ١٠٠ موظف للخدمات العامة .

الموارد اللازمة : (خلال ١٩٧٥) فنييون : ٢٤٠ ر/ش
خدمات عامة : ٧٢٠ ر/ش

فنييون ر/ش	مجممل الموارد اللازمة لعام ١٩٧٥
-	الاجميرة الخاصة بوضع السياسات
٧٢	التوجيه والادارة التنفيذية
	الخدمات الاساسية :
١٩٢	١ - النشاطات المستمرة
٤٣٢	٢ - المشاريع والدراسات الخاصة باغراض معينة (اولوية أ)
٢٤٠	الخدمات المساندة
<u>٩٣٦</u>	المجموع :

٧/٣ ونظرا لقرار الجمعية العمومية المتخذ في جلستها الثامنة والعشرين ، الذي حدد مستوى اقل بثثير للموارد البشرية المخصصة للجنة الاقتصادية لثري آسيا (٤٥ وظيفة فنية معتمدة لفترة السنتين) ، فانه سيكون من دواعي تقدير وامتنان الامين العام والامين التنفيذي ان يحصلوا على توجيه واضح ودقيق من اعضاء اللجنة الاقتصادية لثري آسيا ، وان يطلعوا على وجهات نظر الاعضاء الكرام في ما يتعلق بأولويات المقترحات الواردة في برنامج العمل الموضح اعلاه .

الفصل الرابع

الخطة المتوسطة الاجل (١٩٧٦-١٩٧٩)

و

برنامج العمل الاثنا سنوي الاول (١٩٧٦-١٩٧٧)

١/٤ ان المتوقع من اللجنة الاقتصادية لخبري آسيا في جلستها الثانية التي ستعقد في اوائل عام ١٩٧٥، وان توافق على الاولويات العامة للخطة المتوسطة الاجل (١٩٧٦-١٩٧٩) وبرنامج العمل الخاص بالسنتين ١٩٧٦ - ١٩٧٧ . وسوف يقدم الامين التنفيذي في الوقت المناسب ، مسودة لخطة وبرنامج موضحين على اساس نفس نواحي الاولويات التي ستكون اللجنة الاقتصادية قد اقترتها لعام ١٩٧٥ ، الا اذا اقترحت اللجنة خلاف ذلك . ولذا ، فانه سيكون من دواعي تقديرا وامتنان الامين التنفيذي ان يحصل على توجيهات دقيقة بهذا الخصوص من اعضاء اللجنة .

٢/٤ يبدو من المناسب التخطيط لاجراء توسع معقول في نشاطات اللجنة ، خلال السنتين ١٩٧٦ - ١٩٧٧ ، بغية الوصول بسرعة نسبية الى "المستوى الطبيعي للعمل" . ومثل هذا التوسع يمكن عندئذ ان تقره اللجنة الاستشارية لمسائل الادارة والميزانيات ، وان توافق عليه الجمعية العمومية . وللوصول الى هذه النتيجة ، ولافراض التخطيط فقط ، يمكن وضع برنامج العمل لفترة ١٩٧٦ - ١٩٧٧ ضمن الملاك التالي ، من حيث عدد الموظفين اللازمين (على اساس رجل / شهر من الفنيين) .

-	الاجهزة الخاصة بوضع السياسات
٧٢	التوجيه والادارة التنفيذية
٧٢٠	النشاطات الاساسية
٣١٢	الخدمات المساندة
١١٠٤	المجموع

النتيجة التاسعة من جدول الاعمال

برنامج عمل اللجنة يقدمه الامين العام التنفيذي

المشروع الاول

٥ حزيران ١٩٧٤

سيدى الرئيس ،

ان الوثيقة E/ECWA/4 التي بين ايدي اللجنة الان هي بالفعل هامة جدا ، اذ ان برنامج العمل الذى سيتم تبنيه يوجه ، بشكل حاسم ، مختلف نشاطات اللجنة للسنوات المقبلة .
وتبنا ، ان اتكلم عن مضمون هذه الوثيقة ، اريد اولاً ان ابدى للجنة أسن الامانة وأسفي الشخصي ، لان برنامج العمل هذا لم يبلغ للدول الاعضاء قبل انعقاد الدورة ، كما كنت اتمنى .
فلم تجهز بعد امانتكم بوسائل تتيح تحضير وثائق من هذا النوع ، لذا وجب علينا الاستعانة بخدمات متر الام المتحدة في نيويورك وقد نجح عن ذلك ، بسبب بعد المسافة ، تأخرني المواصلات ، فهدرنا وقتاً طويلاً يبرر دون ان يحذر ذلك التأخير الحاصل في صدور هذه الوثيقة ، فتقبلوا عذرى .

كما ان اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ، لم تتمكن من توزيع هذه الوثيقة المتعلقة ببرنامج العمل على الوكالات المتخصصة وغيرها من منظمات الام المتحدة ، لكي تحصل على تعليقاتها ومترجماتها فأرسلنا ايضا ممثلي الوكالات المذكورة والمنظمات المجتمعة هنا ان تتقبل عذرى للأسباب التي اوردتها اعلاه ، وبالرغم من ذلك فقد تمكنت منظماتنا : منظمة الاغذية والزراعة ومنظمة الام المتحدة للتنمية الصناعية ان تناقشا معنا وبصورة غير رسمية المشاريع الواقعة ضمن نطاق اختصاصها .
ويهمني هنا ان اكرما سبق واشرت اليه بالكلمة التي التيتها في جلسة الافتتاح وهو اني اعلم اهمية عناية على التعاون المبني على الثقة مع كافة منظمات الام المتحدة ، وبالتالي من المستحسن الاستعجال في مشاوراتنا التي تتعلق ببرنامج العمل هذا ، بحيث تسمح لنا ان نجمع اراء الوكالات وان نأخذ بها في وضع برنامج العمل النهائي الذى سيتم الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي للام المتحدة اثناء انعقاده بدورة تموز في جنيف . انني اشكر سلفاً ممثلي الوكالات المتخصصة لتفهمهم لظروفنا ولتعاونهم معنا . اما في دورة اللجنة المقبلة وفي برنامج العمل القادم فسنكون مهتمين بالوسائل التي تسمح لنا التيد بالمهمل الزمنية المحمول بها .

وفي بعض الحالات نأمل ان ننظم علاقات لاجتماعنا مع المنظمات التابعة للام المتحدة وان نضفي عليها صبغة الاتفاقات الرسمية ولتد تمت بمفاوضات اولية ، بهذا الخصوص ، مع منظمة الام المتحدة للتنمية الصناعية ومنظمة الاغذية والزراعة الدولية ، لكي اقيم ضمن امانة اللجنة ما يسمى بالاتسام المشتركة فينتهي حينئذ موانعنا مثلاً الى منظماتين (لجنة التنمية الصناعية ولجنة الاغذية والزراعة)

ويعود تقرير برنامج عملها الى الملاكات الادارية للجنة التنمية الصناعية والاغذية والزراعة من ناحية اولى ، وللجنة الاقتصادية من ناحية ثانية ، وفي حالة عدم توصلنا الى اتفاقات من هذا النوع فاني آمل ان نستمر بالتعاون الوثيق مع كافة منظمات الامم المتحدة ومن المنظمات الحكومية الاقليمية العاملة في منطقتنا .

انتقل الان ، سيدى الرئيس ، الى مضمون الوثيقة E/ECWA/4 التي تحتوى كما تلاحظون على جدول يتألف من اربعة فصول :

يعتوى الاول على اعتبارات عامة حول منهج عمل اللجنة .

يؤدى الفصل الثانى خلاصة مقتضبة عن برنامج ورثناه عن الماضى وهو قيد التنفيذ فى هذا العام .

واطول فصوله هو الثالث الذى يتدم مقترحات شبه كاملة ، على ما اعتقد ، لما يجب ان يكون عليه برنامج العمل للسنة المقبلة .

وما الفصل الرابع الا تمهيدا لما سيكون عليه برنامج ما بعد عام ١٩٧٥ وستعده الامانة على اساس توصيات اللجنة وذلك من الان وحتى انعقاد دورة اللجنة فى مطلع عام ١٩٧٥ .

يرتكز الفصل الاول على اختصاصات اللجنة ويعرض بعض الافكار التي تتعلق بتوزيع الوسائل المتوافرة بين النشاطات على المستوى الوطنى (وخاصة على مستوى الخدمات الاستشارية التي تقدم للحكومات) وعلى مستوى الاقليم . وقد تقدمنا ايضا ببعض الاقتراحات في ما يتعلق بالدراسات التي بدت لنا وكأنها قابلة للتحقيق والتي يجب ان تجرى بصورة تتيج لنا ان نوجه الحكومات نحو تبنيها الرساميل الممكنة في الاقليم وان نهىء القرارات الخاصة بها . كما اننا اشرنا الى اوجه النشاطات التي تعطل بالاولوية ، وفق المعلومات التي تمكنا من جمعها والتي يبدو لنا انها تنطبق وواقع بلدان المنطقة . ونقدر ان مجالات التركيز هذه التي نوليها اهتمامنا يجب ان تكون قليلة العدد لكي نتعاشى التشتت الذى يؤدى حتما الى هدر الجهد .

اود ان اعرب عن امتناني لاجزاء اللجنة الذين سيزودونا بانكارهم المبدية بشأن هذه النقاط ، وخاصة في ما يتعلق بقطاعات النشاطات ذات الاولوية ، ان كان بمضمار الدراسات وان كان بمضمار الخدمات الاستشارية المقدمة للحكومات .

لا يستوجب الفصل الثانى الذى يتناول برنامج العمل لعام ١٩٧٤ تعليقا خاصا به وقد زودنا به اللجنة للاعلام لا غير .

بيد اني اعتقد ان الفصل الثالث سوف يسترعي انتباه اللجنة لانه يشكل مجهودا في تقديم ، بصورة منظمة ، ما يمكن ان يصبح برنامج عمل لعام ١٩٧٥ ، وذلك في حال قبول اللجنة الاطار العام المتشخ في الفصل الاول . وتلاحظون ، سيدى الرئيس ، ان النشاطات الجوهرية التي تقع في صفحة ١٢ ومقطع ٣ - ٤ الخ في نص البرنامج المقدم باللغة الانكليزية مطروحة في فئتين :

فئة النشاطات الدائمة بما فيها الخدمات الاستشارية المقدمة للحكومات

ثم فئة النشاطات المؤقتة وهي تتألف من مجموعة مشاريع دراسات في مناطق الاولويات التي ذكرتها منذ حين ، وتم تجميعها وفق تصنيف الامم المتحدة لها ، ويحتوى كل مشروع على وصف النشاطات التي يجب القيام بها مع الاشارة الى الموارد اللازمة لتنفيذها . ان المدة المتوقعة لانجاز المشروع لا تتمتع في هذه المرحلة الا بطبيعة دلالية ، وانا اؤكد على هذه النقطة بالذات ، سيدى الرئيس ، واقول : لن تتحقق هذه المشاريع الا اذا توفرت بالفعل هذه الموارد ، اى

١ - اذا كانت مدربة حقا في موازنة الامم المتحدة ، بالشكل الذي ستقره الجمعية العمومية في نهاية هذا العام .

٢ - شريطة تعيين الموظفين الضروريين في الوقت المناسب وبيدولي هذا الامر صعب المنال بسبب المهل الطويلة اللازمة لعمليات التوظيف التي تتبعها الامم المتحدة . ان الجدول الزمني المشار اليه يعيد بتفاوته البالغ عن جادة الصواب ، لانني اعتقد اننا لن نستطيع تغطية ايجاد الموظفين الذين نحتاج اليهم من تاريخه ولغاية اوائل عام ١٩٧٥ .

ولزيادة في الايضاح ، اشير بان الملاكات الحالية المحمول بها حتى نهاية عام ١٩٧٤ تتضمن ٤٦ وظيفة فنية (Professionals كما يقال بالانكليزية) وعلينا ان نبلغ عدد ٧٨ وظيفة لانجاز برنامج عام ١٩٧٥ ، ومن الممقول ان نلاحظ لتأمين احتياجاتنا ٩٢ وظيفة ، وفق دورة ميزانياتنا الاثناسنوية المنتهية في اخر عام ١٩٧٢ .

واود ان اضيف ، سيدى الرئيس ، كلمة اخرى وهي تخص موضوع السفر والتنقل ، ويبين برنامج عمل كل مشروع مبلغ المال المطلوب تأمينه بالدولار ، وانا لا اعتبر ان هذا مبالغ فيه ، ولكي على اطلاع ان الجمعيات المختصة في مقرنا الرئيسي بنيويورك تحاول دوما وبالدرجة الاولى ضغط هذه النفقات دون غيرها مما يلحق ضررا فادحا بحمل لجنتنا ، ان انني اولي اهتماما بالغا للعلاقات المباشرة التي تحقق وحدها الامور البناءة من جهة ، وكما انه نظرا لما يتضمنه برنامج العمل من مشاريع في قطاعات متعددة ، اذكر منها ، على سبيل المثال لا على سبيل العنصر ، الموارد الطبيعية التي لم ينفذ منها شيء حتى الان ويتوجب علينا ان نهني الملقات الاساسية وان نجمع المعلومات المتعلقة بها ووجهات نظر الحكومات مباشرة ومن مصادرها بالذات .

ارغب ايضا لفت نظر اللجنة الى مشروع لم يذكر في الوثيقة E/ECWA/4 لانه ينتج عن
توصية صادرة عن الاجتماع الاقليمي الاستشاري الذي عقد في دمشق بين ٢١ و ٢٣ ايار المنصرم ،
حول المشكلات السكانية ، ويتقوم المشروع على دعوة لمؤتمر اقليمي يعقد في بداية عام ١٩٧٥ ولمدة
اسبوع واحد ، بحيث يتيح للمهتمين فرصة مناقشة الاولويات الاقليمية في منظار السكان وسوف
يطلب من صندوق الامم المتحدة للمشؤون السكانية تمويل المشروع هذا .

ويتناول الفصل الرابع من الوثيقة E/ECWA/4 المخططة المتوسطة الاجل (١٩٧٦-١٩٧٧)
والدورة الاولى لبرنامج الموازنة الاثناسنوية ١٩٧٦-١٩٧٧ . وترحب الامانة بمقترحات الممثلين وعروضهم
لتحديد خطوط برنامج العمل الرئيسية لهذه الفترة التي تبدأ بمطلع عام ١٩٧٦ ، ويكون هذا
البرنامج ، في حال حصوله على موافقة الدول الاعضاء ، تقمة طبيعية للبرنامج المقترح لعام ١٩٧٥ .
اعتقد ، سيدى الرئيس ، انه بإمكانى ان اكفي بملاحظاتى هذه ، مضيفا انى رهن اشارة
اللجنة لتزويدها بما يلزم من معلومات اضافية .

وشكرا ، سيدى الرئيس .